موجز
شمال أفريقيا

مارس/آذار 2016

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

Distr. : General

ECA/SRO-NA/ICE/31/2
March 2016

Original : French

موجز
شمال أفريقيا

مارس/آذار 2016

فهرس

شمال أفريقيا في لمحة ..... ج

1. **مقدمة** 1

2. **السياق الدولي** 2

1.2 البيئة الدولية والإقليمية : التداعيات بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية 2

2.2 النمو في أفريقيا 2

3.2 مسار التكامل الإقليمي: اندماج قيد الإنجاز 3

3. **الأداء الاقتصادي** 7

1.3 النمو الاقتصادي 7

2.3 السياسة النقدية 10

3.3 المالية العامة 11

4.3 الاستثمار 13

المبادلات الخارجية 15

4. **التنمية الاجتماعية** 18

1.4 وضع التنمية البشرية 18

2.4 الآفاق المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 19

1.2.4 الفقر 19

2.2.4 التربية 19

3.2.4 انخفاض صافي معدل وفيات الرضع والأطفال 20

4.2.4 انخفاض صافي معدل الوفيات النفاسية 20

5. **التحديات المطروحة** 21

1.5 الاستقرار السياسي والحكامة الجيدة 21

2.5 التنويع الاقتصادي 24

1.2.5 التنويع الاقتصادي 24

2.2.5 تنويع الموارد 25

3.5 البطالة والتشغيل لدى الشباب 25

6. **ملف مواضيعي: وضع النوع الاجتماعي في شمال أفريقيا** 26

1.6 مقدمة 26

2.6 التربية 27

3.6 ولوج النساء إلى العمل 28

4.6 الولوج إلى مراكز صنع القرار 29

5.6 الولوج إلى الموارد الإنتاجية 31

6.6 الولوج إلى السلطة / المشاركة في الحياة السياسية 33

7.6 الإطار المؤسساتي والتشريعي 34

7. **بيبليوغرافيا** 36

شمال أفريقيا في لمحة

معلومات عامة	
المناطق	أفريقيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الدول العربية
اللغة الرسمية	العربية والأمازيغية
العضوية في جماعات اقتصادية إقليمية	السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA)، تجمع دول الساحل والصحراء (CENSAD)، اتحاد المغرب العربي (UMA)، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)

الدول	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
العاصمة	الجزائر	القاهرة	طرابلس	الرباط	نواكشوط	الخرطوم	تونس
العملة	الدينار الجزائري	الجنيه المصري	الدينار الليبي	الدرهم المغربي	الأوقية	الجنيه السوداني	الدينار التونسي
الترتيب							
مؤشر التنمية البشرية(2014)	83	108	94	126	156	167	96
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (2014)	117	131	27	117	139	135	48
مؤشر مو إبراهيم للحكامة في أفريقيا(2014)	20	24	47	16	41	51	8
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (2016)	163	131	188	75	168	159	74
مؤشر إدراك الفساد (2014)	100	94	166	80	124	173	79

أهم المؤشرات الديمغرافية	شمال أفريقيا
الساكنة (ملايين)	227.9 (2015)
الأطفال (0-14 عاما)	73,6 (2015)
البالغين (15-64 عاما)	142,5 (2015)
المسنين (+65 عاما)	11,8 (2015)
متوسط معدل النمو السنوي	1,8 (2015)
الحضر (%)	51,6 (2015)
المعدل الخام للولادات (0/00)	25,9 (2015)
المعدل الخام للوفيات (0/00)	6,1 (2015)
المعدل الإجمالي للخصوبة	3,2(2015)
متوقع الحياة عند الولادة	71,1 (2015)

التربية والتشغيل	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
نسبة الأمية (15-24)(%)	94.4 (2014)	93.3 (2015)		81.5 (2011)	58.6 (2012)	87.3 (2013)	79.1 (2012)
صافي نسبة التسجيل في السلك الثانوي(%)		85.4 (2013)		55.9 (2012)	21.52 (2013)	67.0 (2013)	
الإناث		85.2 (2013)		58.8 (2012)	19.95 (2013)	52.0 (2013)	
الذكور		85.6 (2013)		53.0 (2012)	23.05 (2013)	73.0 (2013)	
معدل التشغيل بالنسبة للساكنة (المجموع) (%)	41.5 (2014)	42.8 (2014)		46.0 (2014)	40.0 (2012)	45.0 (2014)	47.2 (2013)
معدل البطالة (%)	10.4 (2014)	12.8 (2015)		8.7 (2015)	10.1 (2014)	19.5 (2014)	15.2 (2014)
معدل البطالة لدى الشباب	25.2 (2014)	38.9 (2014)		20.6 (2014)	14.2 (2014)	33.0 (2015)	31.2 (2014)
نسبة الساكنة دون خط الفقر الدولي (2 دولار أمريكي/اليوم) (%)	0.4 (2011)	15.4 (2008)		0.3 (2011)	25.9 * (2012)	46.5 (2008)	1,06 (2010)*

الصحة	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
نسبة الأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن	3.0 (2012)	6.8 (2008)		3.1 (2011)	15.0 (2010)	31.7 (2014)	2.3 (2012)
نسبة انتشار سوء التغذية (%)	5.0 (2013)	5.0 (2014)		5.0 (2013)	7.0 (2013)	39.4 (2013)	5.0 (2013)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (عن كل 1.000)	15.5 (2014)	21.8 (2013)		30.4 (2013)	122.0 (2010)	78.0 (2013)	17 (2013)
معدل وفيات الرضع عن كل 1.000	17.0 (2014)	20.3 (2015)		26.1 (2013)	77.0 (2010)	51.2 (2013)	15 (2013)
معدل وفيات حديثي الولادة عن كل 1.000 ولادة حية	12.0 (2014)	12.8 (2015)		18.0 (2013)	39.0 (2010)	29.9 (2013)	8.0 (2015)
معدل وفيات الأمهات عن كل 100.000 ولادة حية	73.9 (2013)	45.0 (2013)		120.0 (2013)	630.0 (2012)	216 (2013)	44.8 (2009)
نسبة النفقات العامة على الصحة (% من الميزانية)	5.0 (2015)	5.4 (2014)		33.5 (2014)		11.1 (2012)	5.4 (2014)

الأداء الاقتصادي والتضخم	شمال أفريقيا
الناتج المحلي الإجمالي، مليار دولار أمريكي بالسعر الحالي	825,9 (2014)
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية(%)	2,6 (2014)
التغير السنوي للتضخم(%)	9,3 (2014)
المال والمالية	
الاحتياطي الدولي، مليون دولار أمريكي	14,927 (2014)
إجمالي الديون الخارجية مليون دولار أمريكي	176454 (2014)
مالية الحكومة	
إجمالي الإيرادات والمنح (% من الناتج المحلي الإجمالي)	26,4 (2014)
إجمالي النفقات وصافي الإقراض (% من الناتج المحلي الإجمالي) إجمالي العجز (-) / الفائض (+) (% من الناتج المحلي الإجمالي)	37,1(2014) (-10,7) (2014)
القطاع الخارجي	
الصادرات – المجموع، مليار الدولار الأمريكي	157,942 (2014)
الواردات – المجموع، مليار الدولار الأمريكي	231,489 (2014)
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، مليون دولار أمريكي (2013)	9977,3 (2013)
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار أمريكي	11057,69 (2014)

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
نسبة اختراق الهواتف النقالة (%)	93,3 (2014)	114,3 (2014)	161,1 (2014)	131,7 (2014)	94,2 (2014)	72,2 (2014)	128,5 (2014)
نسبة استخدام الأفراد للإنترنت (%)	18,1 (2014)	31,7 (2014)	17,8 (2014)	56,8 (2014)	10,7 (2014)	24,6 (2014)	46,2 (2014)
البيئة							
المناطق الغابوية (% من المناطق البرية)	0,6 (2012)	0,1 (2010)	0,1 (2012)	11,5 (2012)	0,2 (2012)	23.2 (2012)	6,7 (2012)
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (1.000 طن متري)	121755,4(2011)	220790 (2011)	39020,5 (2011)	56537,8 (2010)	2310,2 (2011)	16578,5 (2011)	25643,3 (2011)
طن متري عن كل فرد	3,3 (2011)	2.6 (2011)	6,2 (2011)	1.7 (2011)	0,6 (2011)	0.4 (2011)	2,4 (2011)
استهلاك الطاقة عن كل نسمة (كيلوغرام من المعادل النفطي)		913 (2012)		464 (2010)		342.1 (2012)	

المصادر: 1. البيانات الوطنية الرسمية، 2. الدليل السنوي للإحصائيات الأفريقية (ASYB) لعام 2015، 3. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، 4. شعبة المشتريات التابعة للأمم المتحدة (UNPD)، 5. منظمة الصحة العالمية (WHO)، 6. بيانات الأمم المتحدة، 7. صندوق النقد الدولي، 8. البنك الدولي، 9. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 11. مؤسسة مو إبراهيم، 12. منظمة الشفافية الدولية "تراس بارنسي"، 13. اليونسكو، 14. منظمة العمل الدولية، 15. الاتحاد الدولي للاتصالات، 16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

1. مقدمة

تعرضت دول شمال أفريقيا إلى هزات سياسية (تونس ومصر وليبيا في 2011، وموريتانيا في عام 2008، والسودان عام 2011) أثرت بشكل هام على اقتصاداتها وكشفت مدى هشاشتها. ولعل هذه الهشاشة حيال صدمات خارجية المنشأ تعزى أساسا إلى: (أ) ضعف تنويع اقتصاداتها، (ب) الاعتماد الكبير على الأموال العامة ذات الموارد المتطايرة/ المتقلبة (القطاع الأولية أو الموارد الطبيعية)، (ج) سعة مالية منخفضة للغاية، (د) ضعف تنمية القطاع الخاص، و (ت) عدم نجاعة الحكامة العامة.

وفي أعقاب تلك الصدمات السياسية التي هزت المنطقة عام 2011، تراجع معدل النمو من 3,9% عام 2010 إلى 2,2% عام 2011. وظلت هذه النسبة ثابتة في المتوسط في حدود 2,5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2014. ولم يتم إلى حد الآن الانتهاء من مواجهة آثار تلك الصدمات على الرغم من استعادة تونس ومصر نوعا من الاستقرار السياسي. ولا يزال السودان يعاني من ارتداد صدمة انفصال الجنوب ويتعين عليه إنجاز تقويمات هامة في الميزانية بغية مواجهة الديون العامة التي ارتفع عبؤها بشكل تلقائي في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لهذا الانشقاق. وتميز الاقتصاد التونسي بنمو لا يتجاوز 1% في عام 2015، خاصة بسبب المشاكل الأمنية التي تؤثر بشكل كبير على الاستثمار. وتبقى الجزائر والمغرب البلدين المستقرين في المنطقة، لكن اقتصاداتهما تعتمد على القطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية المتقلبة. وهكذا، فقد كان لانخفاض أسعار النفط الخام، في عامي 2014 و2015، تأثير ملحوظ على المالية العامة في الجزائر، إذ تعتمد الميزانية العامة للدولة في حدود 60% على عائدات النفط. ونظرا لأن الاستثمار العام هو ما يحرك عجلة هذا النمو، فإنه من المتوقع تباطؤ إحدى أهم الاقتصادات في المنطقة. لكن تباطؤ الاقتصاد الجزائري، في إطار ضعف التكامل التجاري في شمال أفريقيا، لن يكون له أثر يذكر على الاقتصادات الأخرى. وعلى الرغم من أن المغرب تمكن من إدخال إصلاحات للحد من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاقتصاد المغربي لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع الفلاحي/الزراعي. فبعد سنة مخيبة للآمال بالنسبة لهذا القطاع وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,4% فقط في عام 2014، فإن عام2015 يعتبر سنة استثنائية بفضل معدل التساقطات المطرية الجيد، حيث سجل معدل النمو قفزة إلى 4,4% .

وفي المجموع، من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في المنطقة 3,8% في عام 2015 بفضل عوامل مختلفة نذكر منها: أ) العودة إلى استقرار سياسي نسبي في مصر، التي سجلت نسبة نمو عام 2015 بلغت 4,2%، ب) صمود الاقتصاد الجزائري (3,8%)، ج) نمو الناتج المحلي الإجمالي الجيد في المغرب (4,4%).

وتتألف هذه المذكرة الإقليمية من جزء أول مخصص لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتكامل الإقليمي، ومن جزء ثان كُرّس للتنمية الاجتماعية والتفاوتات وجزء ثالث وأخير مخصص لموضوع المساواة بين الجنسين في شمال أفريقيا.

2. السياق الدولي

1.2 البيئة الدولية والإقليمية : التداعيات بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية

انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل طفيف حيث تراجع من 2,6% عام 2014 إلى 2,4% عام 2015 (الرسم البياني 1). وقد تم التخفيف من حدة هذا التراجع بفضل الأداء الجيد لإجمالي تكوين رأس المال الثابت والإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية، (الرسم البياني 2). وبلغ النمو في البلدان المتقدمة 1,7% في عام 2014 مقابل 1,9% في عام 2015، مدعوما من جهة بالنمو المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حافظ تقريبا على مستواه المسجل عام 2014 (2,4%)، وأنه من جهة أخرى بنمو منطقة اليورو الذي ارتفع من1,4% عام 2014 إلى 1,9% عام 2015. ومن المتوقع في عام 2016 أن يبلغ النمو في هاتين المنطقتين 2,6% و2% على التوالي. وفي المقابل، سجل نمو البلدان الناشئة والنامية تراجعا من 4,3% في عام 2014 إلى 3,8% عام 2015، لا سيما بسبب تباطؤ بلدان 'بريك` (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين) (3,9% في عام 2015، مقابل 5,1% عام 2014). ويتوقع أن يشهد عام 2016 انتعاشا طفيفا لتصل نسبة النمو 2,9% ، أساسا بفضل تحسن القدرة التنافسية للمقاولات وانتعاش الاستثمارات.

الرسم البياني 1 : أداء النمو العالمي، 2013-2016

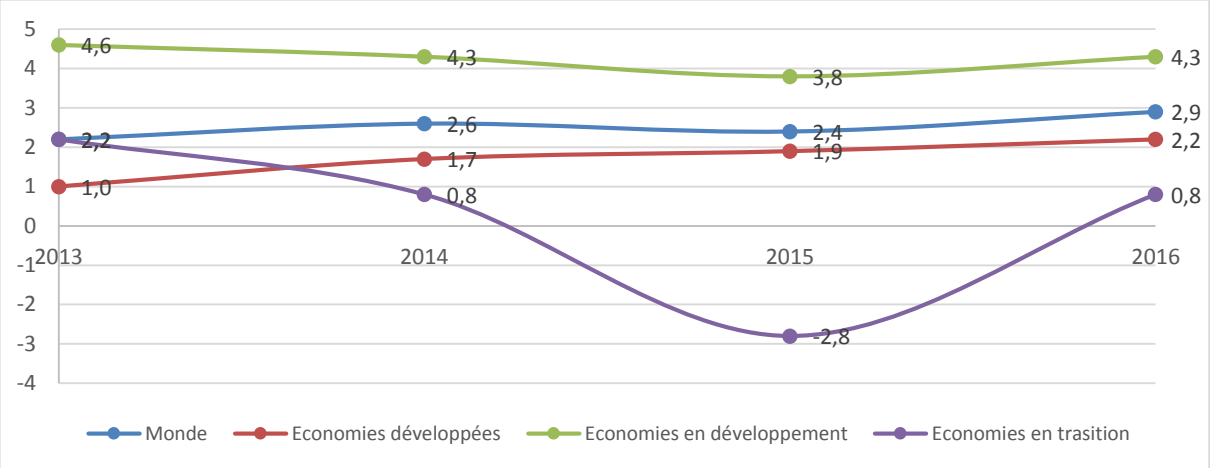

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA)، 2015

2.2 النمو في أفريقيا

انخفاض أسعار المواد الأولية يؤثر سلبا على النمو

على الرغم من انخفاض أسعار المواد الأولية، لا يزال النمو في أفريقيا صامدا حيث بلغ 3,7% في عام 2015، مقابل 3,9% في عام 2014. ويعزى هذا التراجع الطفيف أساسا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار المواد الأولية. ومع ذلك، سجلت العديد من الاقتصادات الكبرى في القارة السمراء معدلات نمو مرتفعة في عام 2015، منها على سبيل المثال، كينيا (6,4%)، وإثيوبيا (7,3%). وفي المقابل، سجلت جنوب أفريقيا نموا أقل من 1,8% .

ويعزى هذا النمو في القارة الأفريقية إلى الاستهلاك الخاص، بفضل الطبقة الوسطى التي يبلغ عددها 370 مليون نسمة (البنك الأفريقي للتنمية، أكتوبر 2014).

كما يدعمه الاستثمار بفضل تحسن بيئة الأعمال وخفض تكاليف العوامل والتكاليف الأخرى المرتبطة بالإنتاج (الرسم البياني 1). فضلا عن ذلك، استفاد النمو بشكل كبير من الإنفاق العام على مشاريع البنى التحتية (**DATA**). ووفقا للتوقعات، يفترض أن يتسم عام 2016 بارتفاع طفيف لأسعار المواد الأولية نتيجة بتزايد الطلب على الصعيد العالمي. وبالتالي، يتوقع أن يبلغ النمو في القارة الأفريقية 4,3% .

الرسم البياني 2 : أداء النمو في أفريقيا ومكوناته، 2014-2016

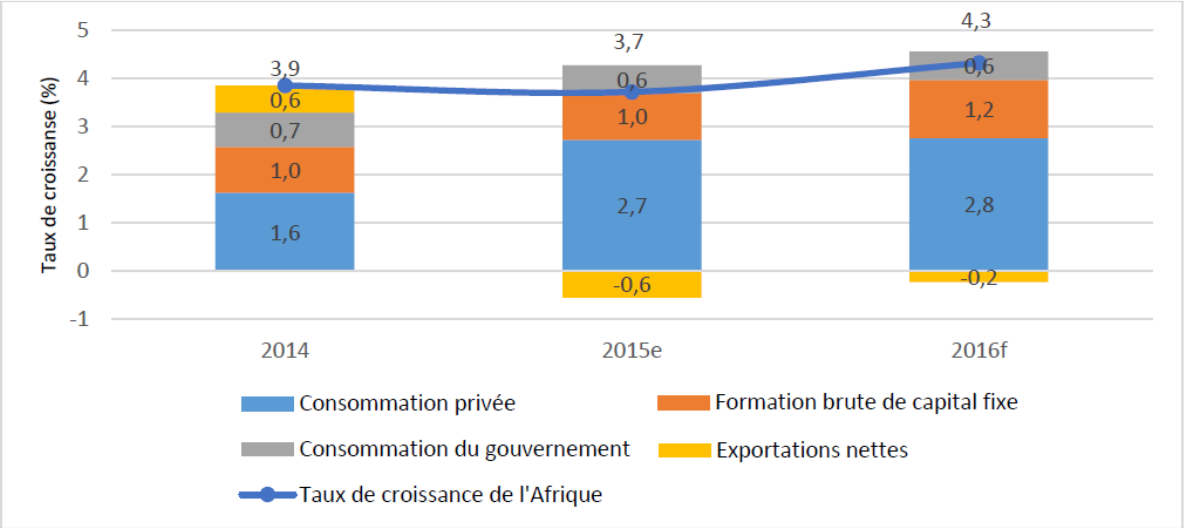

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA) - 2016؛ البيانات: وحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست (EIU) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) - 2015

وعلى صعيد القارة الأفريقية، اختلفت الأوضاع وتنوعت بين المناطق دون الإقليمية: فسجلت شرق أفريقيا وغرب أفريقيا نموا أعلى من المتوسط القاري (3,7% في عام 2015). وبالتالي، سجلت منطقة شرق أفريقيا أفضل أداء اقتصادي، بنسبة نمو عادلت 6,2% في عام 2015، متبوعة بمنطقة غرب أفريقيا بنسبة 4,4% . ولا تزال هاتان المنطقتان دون الإقليميتان تستفيدان من جاذبية إقليمية جد قوية، بفضل الجهود التي بذلت مؤخرا بغية تسريع تعزيز الإطار المؤسساتي للتكامل الإقليمي (مما وفر جاذبية أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر)، وبفضل مواصلة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية. علاوة على ذلك، بلغ النمو فيوسط أفريقيا 3,4% و2,5% في أفريقيا الجنوبية. وقد تراجعت هذه القيم مقارنة بعام 2014، ويعزى ذلك من جهة إلى المشاكل الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن جهة أخرى إلى انخفاض إنتاج النفط في غينيا الاستوائية.

3.2 مسار التكامل الإقليمي: اندماج قيد الإنجاز

يهدف المؤشر الأفريقي للتكامل الإقليمي إلى تحديد مدى احترام كل بلد أفريقي للالتزامات الواقعة عليه في إطار آليات التكامل الأفريقي المنبثقة عن معاهدة أبوجا.

ويتعلق الأمر بمشـــروع شـــارك في إعداده البنك الأفريقي للتنمية ومفوضـــية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا. ويغطي هذا المؤشـــر الجوانب التالية: حرية تنقل الأشـــخاص، التكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي، والترابطات والبنى التحتية الإقليمية[1].

يعرض الجدول 1 ترتيب دول شـــمال أفريقيا التي توفرت البيانات عنها. ويلاحظ أن الأداء غير متجانس للغاية بين الدول من منظور التكامل الإقليمي. ولعل اســـتعراض مكونات المؤشـــر تســـاعد على فهم هذه الاختلافات بشكل أفضل.

الجدول 1 : ملخص عن الأداء في شمال أفريقيا علاقة ببعض جوانب المؤشر الأفريقي للتكامل الإقليمي

	حرية تنقل الأشخاص	التكامل التجاري	التكامل الإنتاجي	البنية التحتية
تونس	26	6	9	48
مصر	53	7	14	24
موريتانيا	25	46	23	28
السودان				
المغرب	31	12	8	37
الجزائر	2	21	43	32

ملاحظة: يمثل اللون الأخضر الدول الأفريقية الـــ18 الأفضل ترتيبا بالنسبة لهذا الجانب؛ واللون الأصفر الدول الأفريقية التي تحتل الرتب من 19 إلى 36؛ أما اللون الأحمر، فيمثل الدول الأفريقية الـــ18 التي تحتل الرتب المتدنية.

- **حرية تنقل الأشخاص**

يتم احتســـاب درجة حرية تنقل الأشـــخاص في البلدان الأفريقية من خلال مؤشـــرين: أولا، حصـــة البروتوكولات المتعلقة بحرية تنقل الأشـــخاص المصـــادق عليها على مســـتوى الجماعات الاقتصـــادية الإقليمية، وثانيا، عدد البلدان الأفريقية الأخرى التي يســـمح لمواطنيها بالدخول دون تأشـــيرة أو بموجب تأشيرة تسلم لهم عند الوصول.

وفيما يتعلق بهذا الجانب، فإن بلدان شـــمال أفريقيا الســـتة (الجزائر، مصـــر، المغرب، موريتانيا، تونس، والسودان) تتوفر على خصائص غير متجانسة.

وبخصـوص المؤشـر الأول، فإن أربعة دول من بين الدول الست صـادقت على معاهدة إنشـاء تجمع دول السـاحل والصـحراء، وثلاث دول فقط على اتفاقية اتحاد المغرب العربي. ويعتبر المغرب وتونس الدولتين الوحيدين اللتين صادقتا على البروتوكولين بشأن حرية تنقل الأشخاص. أما موريتانيا والسودان والجزائر فلم تصـادق إلا على معاهدة واحدة وهي معاهدة إنشـاء تجمع دول السـاحل والصـحراء بالنسـبة لموريتانيا والسودان، واتفاقية اتحاد المغرب العربي فيما يخص الجزائر. وتعتبر مصر الدولة الوحيدة التي لم تصادق على أي بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص.

[1] للمزيد من المعلومات، يوصى بالاطلاع على التقرير الموالي بشأن المؤشر وعلى الموقع الإلكتروني المخصص له الذي سيتم إطلاقه في غضون نهاية عام 2015.

أما فيما يتعلق بالمؤشـــر الثاني، فتفرض الدول الســـت قيودا مختلفة. وتعتبر اللوائح التنظيمية في الجزائر الأكثر تقييدا، حيث لا تسمح إلا لمواطني سبع دول أفريقية فقط بالدخول بدون تأشيرة أو بتأشيرة تسلم عند الوصول. وتفرض تونس والمغرب ومصر قيودا مماثلة، إذ ترخص لرعايا 25، 25 و20 بلدا على التوالي بالدخول دون تأشيرة أو بتأشيرة تسلم عند الوصول. وتعتبر موريتانيا الدولة الوحيدة التي تسمح لمواطني كافة البلدان الأفريقية بالدخول بدون تأشيرة أو بتأشيرة تسلم عند الوصول. ولا توجد أي بيانات متاحة عن السودان.

- **التكامل التجاري**

يتضـمن المؤشـر عدة مؤشـرات، بما في ذلك متوسـط الرسـوم الجمركية على الواردات بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومستوى سهولة التجارة عبر الحدود الوطنية (مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية)، والواردات والصـادرات من السـلع بين الجماعات الاقتصـادية الإقليمية. لم يتم تضـمين تجارة الخدمات نظرا لضعف البيانات المتاحة بشأن هذا النوع من التجارة داخل أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمؤشـــر الأول (متوســـط الرســـوم الجمركية على الواردات بين الجماعات الاقتصـــادية الإقليمية)، يســـجل كل من المغرب، تونس، مصـــر والســـودان أداء جيدا، بمعدلات تجاور الصـــفر. وقد وضعت الجزائر وموريتانيا فقط رسوما بنسبة 4% و7إلى 9% على التوالي.

وحصل المغرب ومصر أيضا على نتائج جيدة من حيث سهولة تنقل السلع العابر للحدود.

وعلى صـعيد المبادلات التجارية بين الجماعات الاقتصـادية الإقليمية، يلاحظ أن الاختلافات شـاسـعة داخل بلدان شـــمال أفريقيا إذ تتراوح نســـب الواردات بين 0,1% و4% من الناتج المحلي الإجمالي ونســـب الصـــادرات بين 0,1% و3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتل تونس الصـــدارة من حيث الواردات (4%) والصادرات (3%) بين الجماعة الاقتصادية الإقليمية في اتحاد المغرب العربي، تليها موريتانيا بنسبة واردات تعادل 3% . وتعتبر المبادلات التجارية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالنسبة لمصر والســودان منخفضـــة للغاية، بنســب واردات وصـــادرات تتأرجح بين 0,02% و1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. مقارنة مع نسب الواردات بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ فيما يتعلق بدولة مالي 15% ، و11% في كوت ديفوار، ومعدلات الصـــادرات بين الجماعات الاقتصـــادية الإقليمية التي تبلغ بالنسبة لتوغو 11% ، يلاحظ أن شمال أفريقيا برمته ضعيف التكامل على المستوى التجاري.

- **التكامل الإنتاجي**

يتكون هذا المؤشر من جهة من مؤشر التكامل في تجارة السلع التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، ومن ناحية أخرى من التكامل الإنتاجي للتجارة بين الإقليمية في السلع الوسيطة.

وفقا للتقييم القائم على تلك المؤشـرات، تعتبر تونس صـاحبة أفضـل أداء في بلدان شـمال أفريقيا. وفهي الدولة العضـو في اتحاد المغرب العربي الأفضـل رتبة وفقا لمؤشـر التكامل في تجارة السـلع التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (مما يشير إلى أن إنتاجها متخصص نسبيا للتكامل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية). وتطابق التجارة المغربية بشـكل قوي التجارة في البلدان الأعضـاء في اتحاد المغرب العربي، مما يبين أن إنتاج المغرب متخصـص بما فيه الكفاية ليندمج في سـلاسـل القيمة الإقليمية. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي وفقا لهذا المؤشـر، ويعتبر اقتصـادها متخصـصـة بما فيه الكفاية للتكامل مع الجماعات الاقتصـــادية الإقليمية. لكن أداء الســـودان ضـــعيف من حيث هذا الجانب، ويحتل

المرتبة الـ -25 بين جميع البلدان الأفريقية. وفي الأخير، تعتبر موريتانيا البلد الأدنى ترتيبا بين بلدان شمال إفريقيا بحسب هذا المؤشر.

أما بالنسبة لتجارة السلع الوسيطة بين بلدان المنطقة، فتحتل موريتانيا مرة أخرى المرتبة الأدنى من حيث تدفقات السلع الوسيطة داخل المنطقة. وتسجل الدول الأخرى في شمال أفريقيا أداء متوسطا أو جيدا. وتحتل تونس المركز الأول والثالث على التوالي من حيث الصادرات إلى اتحاد المغرب العربي وإلى تجمع دول الساحل والصحراء، بينما تحتل من حيث الواردات المرتبة الرابعة في اتحاد المغرب العربي و الـ11- في تجمع دول الساحل والصحراء. ويأتي المغرب في المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي وراء تونس على مستوى تدفقات السلع الوسيطة داخل المنطقة. وتسجل الجزائر أعلى معدل من حيث الواردات في اتحاد المغرب العربي وتحتل عموما الرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي، وراء المغرب. كما تحظى مصر بمكانة جيدة داخل تجمع دول الساحل والصحراء، باعتبارها البلد الأكثر تصديرا في هذه الجماعة الاقتصادية الإقليمية.

وعموما، تسجل ست دول أداء جيدا من حيث التكامل الإنتاجي بالمقارنة مع أبعاد أخرى للتكامل الإقليمي. ومع ذلك، ينبغي للسودان وموريتانيا أن تبذلا المزيد من الجهود الجبارة لتحسين أدائهما.

- **البنية التحتية**

ينطوي هذا المؤشر على سرعة تدفق الإنترنت (ميغابايت)، وهو أمر مهم بالنسبة للاتصالات الدولية، خاصة من أجل دعم تجارة الخدمات. وتسجل جميع البلدان الست في شمال أفريقيا أداء جيدا وفقا لهذا المؤشر. ويحتل المغرب الرتبة الثانية إفريقيا، بسرعة تدفق الإنترنت تصل إلى 13 ميغابايت في الثانية لكل شخص، وراء كينيا (21 ميغابايت). وتأتي موريتانيا في الرتبة الثالثة، وتونس في الرتبة الخامسة، والجزائر في المرتبة السادسة ومصر في المرتبة التاسعة بينما يحتل السودان -الأسوأ أداء من حيث سرعة تدفق الإنترنت من شمال أفريقيا–فيأتي في الرتبة الـ -11 في أفريقيا من حيث الميغابايت.

ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أيضا سعة إنتاج الكهرباء ومؤشر البنك الإفريقي للتنمية بشأن جودة البنى التحتية واندماجها بالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها بيانات. وتساعد مراعاة هذه المؤشرات الأخرى في توفير صورة أكثر دقة عن الوضع. وهكذا، تندرج السودان في الثلث الثاني ويأتي المغرب من بين الدول الأكثر هشاشة من حيث إدماج البنى التحتية. ووفقا لمؤشر البنك الإفريقي للتنمية بشأن جودة البنى التحتية، تحتل الجزائر الرتبة الثامنة وموريتانيا الرتبة الـ 35. وفيما يتعلق بالقدرة على توليد الطاقة الكهربائية، تسجل ومصر والمغرب أداء جيدا. فمصر هي خامس دولة أفريقية من حيث صافي القدرة على توليد الكهرباء عن الفرد ويحتل المغرب المرتبة التاسعة.

3. الأداء الاقتصادي

1.3 النمو الاقتصادي

اقتصادات جد ضعيفة حيال الصدمات الخارجية

تتسم اقتصادات المنطقة بتقلب وتيرة نموها، نظرا لارتباطها الشديد بقطاعات حساسة للصدمات خارجية المنشأ (القطاع الأولي والموارد الطبيعية)، وتتميز بنمو لا يكفي لخلق فرص عمل مستدامة. وقد أبرزت الأحداث السياسية الأخيرة نقاط الضعف البنيوية في اقتصادات المنطقة.

وواجهت شمال أفريقيا، في عام 2011، صدمة سياسية غير متماثلة، حيث شهدت ثلاث دول، مصر وتونس وليبيا، احتجاجات اجتماعية هامة تسببت في انعدام الاستقرار السياسي الذي أسفر بدوره عن تداعيات اقتصادية كبرى. وهكذا، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، بين عامي 2010 و2011، من 5,2% إلى 1,8% في مصر، ومن 3% إلى 1,9% في تونس (الجدول 2).

الجدول 2: معدلات النمو (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015 (م.)
الجزائر	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8
مصر	5,2	1,8	2,2	2,1	2,2	4,2
موريتانيا	4,3	4,0	7,0	5,7	6,4	3,1
المغرب	3,8	5,2	3,0	4,7	2,4	4,4
تونس	3,0	-1,9	3,7	2,4	2,3	0,9
السودان	5,2	1,9	1,4	4,4	3,6	3,1
شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا)	3,9	2,2	2,5	2,7	2,6	3,6
أفريقيا	5,2	0,9	5,3	3,4	3,1	3,7

المصدر: بيانات مجمعة من الإدارات الوطنية، و"Croissance Afrique " عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، أكتوبر 2015، النمو في شمال أفريقيا – احتساب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وفي السودان، شكل انفصال جنوب السودان في عام 2011 صدمة كبيرة بالنسبة للاقتصاد، مما تسبب في انخفاض مفاجئ في العائدات المتأتية من المحروقات (-75%) وانخفاض إيرادات الميزانية (-50%).

سَـلِمت ثلاث دول فقط، الجزائر والمغرب وموريتانيا، من الأحداث السياسية والاجتماعية لعام 2011. واستفاد اقتصاد موريتانيا من استقرار سياسي أكبر منذ عام 2009، وبالتالي تسجل موريتانيا معدل نمو متوسط يفوق 5,5% خلال الفترة 2010-2014.

سجل الاقتصاد الجزائري، بدعم قطاع المحروقات، متوسط نمو عادل 3,3% في الفترة ما بين 2010 و2014، وهي نسبة ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع إمكاناته. ومع ذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات متوسط نمو بلغ 5,5% خلال نفس الفترة.

وفي الأخير، بلغ متوسط نمو الاقتصاد المغربي 3,8% خلال الفترة 2010-2015.

وبالتالي، تعكس اتجاهات النمو هذه ديناميات قطاعية مختلفة بين البلدان، لا سيما من حيث التنويع الاقتصادي. على الرغم من أن نجاح بعض الدول في تنويع اقتصادها، فهي لا تزال تعتمد على القطاعات الأولية و/أو عدد محدود من الموارد الطبيعية (أساسا منها الزراعة، النفط والغاز، والمعادن) والسياحة.

وقد بذل المغرب وتونس جهودا جبارة لتنويع اقتصادهما.

وبغية الحد من تقلبات النمو، قام المغرب بتطوير قطاعه الصناعي وقلل من اعتماد الإنتاج الفلاحي/الزراعي على التساقطات المطرية (مخطط المغرب الأخضر). واعتبارا من عام 2005، تميز تطور قطاع الصناعة بتحول هيكلي بسبب انخفاض زخم القطاعات التقليدية من قبيل النسيج والملابس، ليفتح المجال لبروز مهن جديدة في صناعة السيارات وصناعة الطيران. ومن ثم، ساهم قطاع الصناعة بنسبة 15,5% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2014. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال نمو الاقتصاد حساسا لظروف المناخ.

واستطاعت تونس أيضا خفض أهمية القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من 11,4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 9,4% في عام 2014، لصالح قطاعي الصناعة والخدمات، والذين أصبحا يمثلان على التوالي 16% و43% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تضاعفت حصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية مرتين في الفترة ما بين 2010 و2014، منتقلة من 3% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوازت مع تراجع بالنصف لحصة النسيج والملابس (من 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 3% في عام 2014).

وفي مصر، حافظ القطاع الأولي وقطاع المعادن (بالأساس النفط) على حصة مستقرة نسبيا في الاقتصاد منذ مطلع العشرية الأولى للألفية الثالثة. ومثل القطاعان في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين عام 2000 و2014. كما ظلت حصة الصناعة التحويلية ثابتة عند نسبة 16% خلال الفترة نفسها.

وفي المقابل، لم تتمكن الجزائر وموريتانيا والسودان حتى الآن من تنويع اقتصاداتها بشكل كاف ولا تزال تعتمد على عدد محدود من القطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة. وتبقى اقتصاداتها جد حساسة للصدمات ذات الصلة بأسعار المواد الأولية.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من إيرادات الميزانية. وتحتل الصناعة مكانة ضئيلة في الاقتصاد، حيث مثلت في المتوسط 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2013. لكن التراجع الكبير في أسعار النفط في عام 2014 خفض حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 27% ، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط الخام، يتوقع أن تنكمش هذه الحصةإلى أقل من 20% .

وفي السودان، ظلت حصة القطاع الأولي مستقرة في 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين عام 2000 و2014. بينما كانت حصة القطاع الأولي والنفط في عام 2000، تناهز 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الأخير، مثل القطاع الأولي والصناعات الاستخراجية في موريتانيا حوالي 36% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقابل زهاء 39% في عام 2014.

ولعل هذا الاختلاف في بنية الاقتصادات، إلى جانب الصدمات السياسية والاجتماعية، يفسر جزئيا الأداء الاقتصادي المتباين في عام 2015.

وسجل الاقتصاد المغربي نسبة نمو تقدر ب 4,4% (مقابل 2,4% في عام 2014) وذلك بفضل موسم فلاحي استثنائي. وبالفعل، ارتفعت القيمة الزراعية المضافة عام 2015بشكل ملحوظ، بنمو قدره 12% في الربع الأول (مقابل 1,6-% في الربع الأول من 2014). وتباطأ الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي قليلا منتقلا من 3,4% إلى 3,1% . وفي الربع الثالث من 2015، سجلت القطاعات غير الزراعية ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة 1,8% ، بعد ارتفاع بنسبة 1,6% في الربع الثاني. وساهم القطاع الأولي في عام 2014بما قدره -0,7 نقطة في النمو، والصناعة بـ--- 1,8 نقطة والخدمات بـ-- 1,5 نقطة (الجدول 3).

وساعد الاستقرار النسبي للوضع السياسي في مصر في أعقاب الانتخابات الرئاسية في يونيو 2014، إلى جانب إصلاحات هيكلية، في تنشيط الاقتصاد، الذي استعاد معدلات النمو ما قبل الأزمة. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 4,7% في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية 2014-2015، بينما كان يقدر في 4,2%. ويعزى هذا النمو إلى قطاع الصناعات التحويلية باستثناء المحروقات (2,7%) والسياحة (1,2%)، وقطاع البناء (0,4%)، وتجارة الجملة والتجزئة (0,4%)، والفلاحة/الزراعة (0,5%)، في حين كانت مساهمة الخدمات الأخرى سلبية.

واستفاد نمو الناتج المحلي الإجمالي (3,6%) في السودان عام 2014 من نمو القطاع الفلاحي/الزراعي (3,9%) وقطاع المعادن (5,3%)، وتحصيل رسوم الجمارك على النفط العابر والترتيب المالي الانتقالي (**TFA**) المبرم مع جنوب السودان. وفي عام 2015، ويقدر النمو بنسبة 4,4٪ (وفقا للمكتب المركزي للإحصائيات "**CBS**")، أساسا بفضل الزراعة (مساهمة بـ 1,2 نقطة) والصناعة (مساهمة بـ 0,9 نقطة).

وواصل الاقتصاد الموريتاني زخمه في عام 2014[2] بنسبة نمو تجاوزت 6,2% وحافظ على مستوى أعلى من 5% منذ عام 2012. ويعزى هذا النمو إلى القطاع الأولي (مساهمة بـنقطة واحدة)، وذلك بفضل قطاعي الصيد البحري والمعادن (0,23 نقطة) وقطاع البناء (1,5 نقطة). وفي المجموع، ساهم القطاع الصناعي بثلاث نقاط في النمو (الجدول 3). وفي عام 2015، يقدر النمو بأنه انخفض إلى3,1٪، وذلك أساسا بسبب انخفاض أسعار الحديد.

وما يزال الاقتصاد التونسي يعاني من عبء المشاكل الأمنية، ويقدر معدل النمو لعام 2015 في أقل من 1%. وقد تراجع قطاع الصناعة والخدمات: سجل المؤشر العام للإنتاج الصناعي تراجعابنسبة1,7- % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 بسبب انخفاض إنتاج المعادن (27,7- %). ويعزى تراجع قطاع الخدمات أساسا إلى تدني النشاط السياحي، الذي سجلت كافة مؤشراته علامات سلبية (52,2-% بالنسبة لعدد الليالي، 23,1-% بالنسبة للوافدين السياح الأجانب و56-% بالنسبة لعائدات السياحة). ويعزى النمو في عام 2014، لقطاع الخدمات (مساهمة بـ2,3 نقاط، الجدول 3)، في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبية (0,3- نقطة).

وتأثر الاقتصاد الجزائري بشدة في عام 2015من انخفاض أسعار النفط، إذ تراجع سعر برميل النفط من 109,92 دولار أمريكي في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، إلى 55,76 دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2015. وترافق انخفاض الأسعار بتراجع في الكميات المصدرة 3,09% خلال نفس الفترة. ومن ثم، بلغت صادرات المحروقات 25,79 مليار دولار أمريكي مقابل 46,86 مليار دولار أمريكي في عام 2014. وعلى الرغم من أن السلطات العمومية تستهدف تحقيق نمو بنسبة 3,8% في عام 2016 (قانون المالية لعام 2016)، فإن كلا من تباطؤ الاقتصاد الصيني، وصادرات الولايات

[2]آخر الإحصاءات الوطنية المتاحة.

المتحدة من الصخر الزيتي، والاتفاق بشأن النووي الإيراني من شأنهم أن يؤثروا بشكل هام على ارتفاع أسعار النفط؛ مما قد لا يساعد الاقتصاد الجزائري في الحفاظ على نفس وتيرة النمو المسجلة في عام 2014.

الجدول 3: الإسهامات في النمو برسم عام 2014

	موريتانيا	الجزائر	السودان	مصر	تونس	المغرب
	6,2	3,8	3,6	2,2	2,3	2,6
	الإسهام في النمو					
القطاع الأولي	1		-1,3	0,5	0,2	-0,7
القطاع الثانوي	3		3,3	0,7	-0,3	1,8
قطاع الخدمات	2,2		1,6	0,95	2,3	1,5

المصدر: البيانات الوطنية.

2.3 السياسة النقدية

نفذت معظم بلدان المنطقة سياسات نقدية متبصرة للتحكم في ارتفاع الأسعار. وتمكنت الجزائر والمغرب وموريتانيا من إبقاء معدل التضخم في نسبة أقل من 4% (الشكل 3). وقد أسفر العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة في الجزائر عن ارتفاع طفيف جدا في الكتلة النقدية **M2** (بحسب بنك الجزائر) بنسبة 0,8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، مقابل 12% خلال نفس الفترة من عام 2014.

وفي المغرب، انخفض معدل نمو المعروض من الأوراق النقدية، المقاس بـ **M3**-، بنسبة 6,2% في المتوسط خلال الربع الثاني ليبلغ 5,3% في أواخر شهر يوليو، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 5% في عام 2015. ولا ينجم عن هذه الوتيرة المعتدلة للنمو أي تأثير تضخمي.

وقام البنك المركزي في موريتانيا بتقليص ارتفاع الكتلة النقدية، لا سيما من خلال الحد من زيادة السيولة لدى البنوك. وهكذا، بلغت وتيرة التضخم الشهري عند أكتوبر 2015، 0,4-%، وهو أقل من النسبة المسجلة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 (0,4+%).

أما في تونس ومصر، فقد صعب الدعم اللازم للنشاط الاقتصادي التحكم في التضخم. ففي مصر، دفعت توقعات تباطؤ معدل التضخم، لا سيما بسبب خفض كلفة الطاقة وتحسن توقعات النمو، البنك المركزي إلى إبقاء أسعار الفائدة الرئيسية في مستواها إلى غاية نهاية شهر يوليو 2015. إلا أن نسبة التضخم ارتفعت بنسبة 11% في عام 2015/2014، بعد ارتفاع بنسبة 10,1% خلال السنة السابقة.

وحافظ البنك المركزي التونسي على سياسة نقدية تكييفية لتوفير السيولة للبنوك على حساب تضخم بلغ 5,7% عام 2014، ومن المتوقع أن يستمر التضخم على نفس المستوى في عام 2015.

وفي الأخير، اعتمد البنك المركزي في السودان سياسة نقدية تكييفية بغية تحويل العجز في الميزانية إلى أموال نقدية وتجديد الاحتياطيات الخاصة بسعر الصرف من خلال شراء الذهب. وهذا ما عزز الكتلة النقدية. ويتوقع من بنك السودان، بغية خفض التضخم، مواصلة تضييقا لقروض المقدمة للدولة، لا سيما عبر عقلنة عمليات شراء الذهب، مع تخفيف اختناق السوق المشتركة بين البنوك من أجل تدبير فعال للسيولة. ويساهم ضبط أوضاع المالية العامة من جهة أخرى في خفض معدل خلق النقود. وهكذا، استقر تضخم أسعار المواد الاستهلاكية، على الرغم من استمرار ارتفاعه، في عام 2014 في نسبة 37%، مقابل 36,4% عام 2013. وبالتالي، شرع التضخم في الانخفاض ومن المتوقع أن يبلغ 21,8% في عام 2015.

الرسم البياني 3: معدلات التضخم السنوية، شمال أفريقيا، 2011-2015

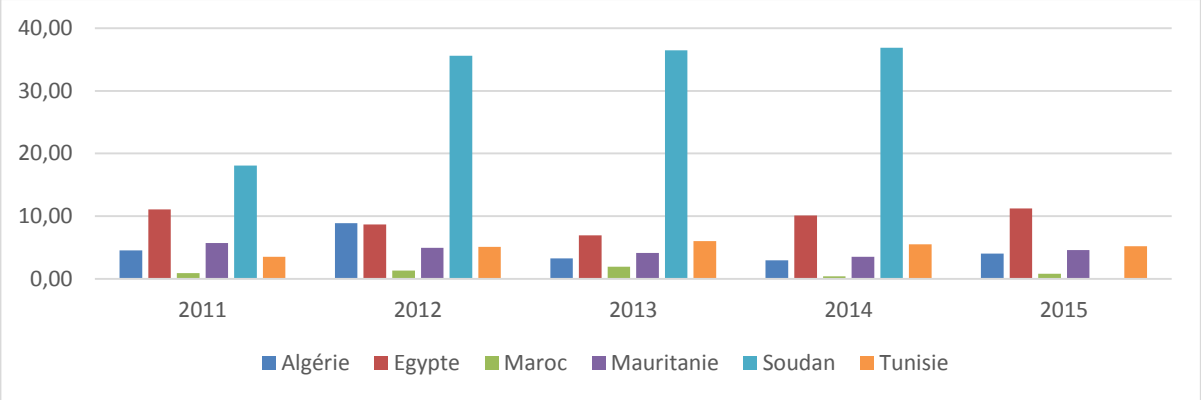

المصدر: البيانات الوطنية (استبيان المكتب دون الإقليمي– شمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست (EIU)، سبتمبر 2015

3.3 المالية العامة

بذلت معظم دول شمال أفريقيا جهودا للتحكم في ارتفاع العجز في الميزانية (الرسم البياني 4)،في سياق تطلب زيادة كبيرة في الإنفاق العام من أجل دعم التنمية.

وقدتم التحكم في المالية العامة من خلال الجمع بين زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق. وبالفعل، بات ينظر بشكل متزايد إلى ترشيد الإنفاق العام كضرورة لتحقيق المزيد من النجاعة في الإنفاق العام. وقد أجرت السلطات في بعض البلدان، من قبيل مصر أو السودان، إصلاحا لنظام الإعانات، الذي يعتبر مكلفا للغاية بالنسبة للمالية العامة، وذا أثر ضعيف على جهود الحد من وطأة الفقر.

في مصر، قامت الحكومة بتشديد سياسة الميزانية للحد من الديون، بهدف حصر العجز في 10% عام 2015. وكان العجز قد بلغ 13,8% من الناتج المحلي الإجمالي برسم 2013/2012 بسبب ارتفاع النفقات العامة بغية تحفيز النمو. وقد تحقق الحد من تفاقم العجز في الميزانية على الرغم من ارتفاع الإنفاق (خاصة، زيادة في الأجور بنسبة 17% بين 2014/2013 و2015/2014) بفضل توسيع إيرادات الدولة. وهكذا، ارتفعت إيرادات الميزانية بنسبة 3,6% خلال الفترة الممتدة ما بين يوليو 2014 ومايو 2015. ويعزى هذا الارتفاع إلى الإصلاح الضريبي المنجز في مطلع السنة المالية 2015/2014.

وفي السودان، شكل انفصال الجنوب عبئا كبيرا على الديون على المالية العامة، ومن ثم، أثقل قدرات الدولة على دعم النمو.

ومن جهة أخرى، ساعد تنفيذ مخطط استعجالي بين عامي 2012 و2014 من أجل التصدي لتفاقم العجز في الميزانية، في تعزيز المالية العامة وخفض العجز من نسبة 3,5-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 0,9-% في عام 2014. كما رفعت الحكومة قدراتها المالية عام 2013، من أجل إيصال حصة الاقتطاعات الضريبية العامة إلى حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2015 من خلال تنفيذ تدابير جديدة للرفع من القاعدة الضريبية (لا سيما عبر تقليص الإعفاءات الضريبية، وإصلاح نظام الضرائب في قطاع الذهب، وتحسين قدرات إدارة الضرائب).

وفي المغرب، دفع تدهور وضع المالية العامة منذ عام 2009 بالسلطات العمومية إلى تنفيذ تدابير لإصلاح المالية العامة. وتم إدخال تعديل على الميزانية منذ عام 2013، ومن ثم تقليص عجز الميزانية (باستثناء الخصخصة) بـ2,1 نقاط و0,2 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2013 و2014 على التوالي. وعاد الرصيد العادي إلى مستواه الإيجابي في عام 2014، مما عكس الوضع. وقد تراجع عجز الميزانية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 مقارنة بعام 2014 نتيجة لخفض النفقات العادية (6,5-%) التي كانت تتجاوز الإيرادات العادية (4,6-%). وبلغت الإيرادات العادية 120,6 مليار درهم مغربي في نهاية يوليو 2015. ويعزى خفض الإيرادات العادية أساسا إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية، في حين بلغ تراجع الإيرادات الضريبية (التي تصل إلى 105 مليار درهم مغربي) 0,3-%.

وكانت الحكومة الموريتانية حريصة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التحكم في ارتفاع العجز العام. وهكذا، سجل عاما 2012 و2013 رصيدا إيجابيا في الميزانية العامة (2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 و4,6% في عام 2013)، وذلك بفضل الزيادة في إيرادات الميزانية، التي نمت بمعدل14,5% بين عامي 2010 و2014. وبلغ عجز الميزانية في عام 2014، 3,6-% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض إيرادات قطاع المعادن (المترتب عن تراجع الأسعار العالمية) وعدم دفع تعويض مالي بموجب اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي. وهكذا، بلغ العجز في الأرباع الأولى من عام 2015،26- مليار أوقية (مقابل55,1- مليار أوقية عام 2014).

وبالتالي، أدرجت الحكومة في أغسطس 2014 وإزاء تفاقم العجز العام الذي بلغ 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، عددا من المقتضيات في قانون المالية التكميلي بغية الحد من تنامي عجز الميزانية. وقد شملت تلك التدابير مراقبة النفقات وترشيدها. كما تم خفض الإعانات الممنوحة لقطاعي النسيج والصناعة الغذائية بنسبة 10% . وزادت الإيرادات بفضل ارتفاع أسعار الطاقة (الكهرباء والغاز والوقود) في عام 2014، مما ساعد في تخفيض عجز الميزانية إلى 4,9-% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 4,9-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

وفي الأخير، أدى الانخفاض الهام في عائدات الضرائب على النفط إلى تقويض المالية العامة. وانخفضت الإيرادات المتأتية من الضرائب على النفط بحوالي 30% عند نهاية شهر سبتمبر 2015 مقارنة مع نهاية شهر سبتمبر 2014. وفي المجموع، تراجعت إيرادات الخزينة بنسبة 40,4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، مقارنة مع في نفس الفترة من عام 2014.

وتفاقم عجز الخزينة بحوالي 53% ليبلغ1.972,8 مليار دينار جزائري عند نهاية سبتمبر 2015.

وأمام هذا الوضع، قامت الحكومة بخفض نفقات التجهيز بنسبة 9% وتجميد التوظيف في الوظيفة العمومية. ويرتقب أيضا في عام 2016 اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات، لاسيما من خلال زيادات متوقعة في أسعار الطاقة (الكهرباء)، أسعار النقل والوقود.

الرسم البياني 4 : الأرصدة العامة للخزينة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2011-2015

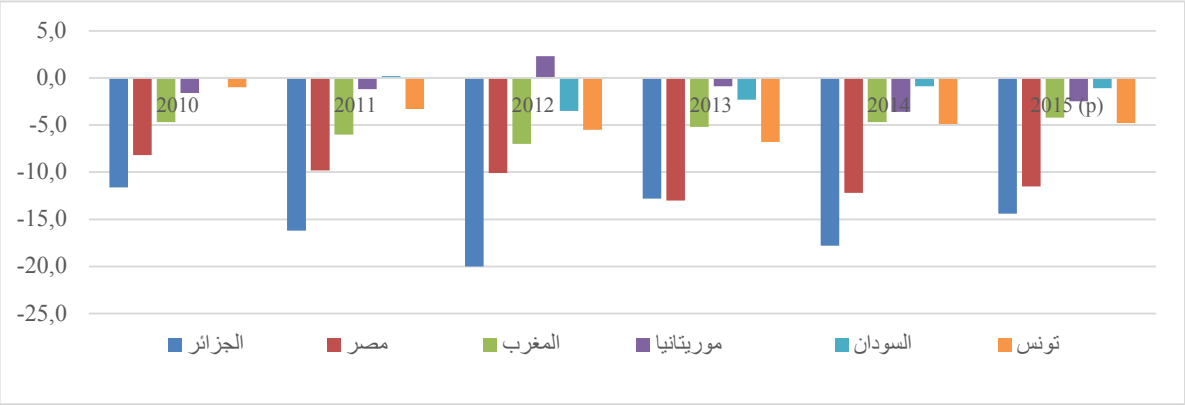

المصدر: بيانات وزارات المالية و الاستثمار

4.3 الاستثمار

وفيما يتعلق بالاستثمار، عانت المنطقة بالخصوص من عدم الاستقرار السياسي، وتباطؤ الاقتصاد العالمي وبيئة أعمال غير مواتية بالشكل الكافي للاستثمار.

ففي المغرب، توقف إجمالي الاستثمارات عن الارتفاع السنوي المسجل منذ عام 2010 ليبدأ بالانخفاض في عام 2014، حيث بلغ32,5 مليار دولار أمريكي مقابل32,6 مليار دولار أمريكي في عام 2013 (وزارة المالية). ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في عام 2015 بانخفاض هام معلن في حدود 29,9 مليار دولار أمريكي.

وفي السودان، ارتفع الاستثمار بشكل ضئيل للغاية من حيث القيمة ليبلغ 13,6 مليار دولار أمريكي في عام 2014، مقابل 13,3 مليار دولار أمريكي في عام 2013. وأدى تراجع عائدات النفط، وعلى نطاق أوسع ركود الاقتصاد، إلى تباطؤ في تطوير البنية التحتية منذ العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. ومع ذلك، ثمة مشاريع عامة متنوعة قيد الإنجاز تساهم إلى حد ما في إبقاء معدل الاستثمار عند مستوى معقول.

أما مصر، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 9,2% في النصف الأول من السنة المالية 2015/2014، بعد انكماش بنسبة 6,3% في النصف الأول من عام 2014/2013. وتعتبر نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت/الناتج المحلي الإجمالي هي الأدنى في المنطقة، حيث لا تتجاوز 14% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعاني الاستثمار من مزاحمة الإنفاق العام (تجاوزت القروض الممنوحة للقطاع العام 50% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وتراجعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من حوالي 40% في عام 2008 إلى 25% في عام 2013)، وبيئة أعمال ضعيفة التنافسية (الرتبة 126 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015).

أما الاستثمار في موريتانيا فقد تزايد بفضل قطاع المعادن والإنفاق على البنى التحتية. وارتفعت الواردات من المعدات من متوسط قدره 200 مليار أوقية خلال الفترة 2010-2012، إلى متوسط بلغ 581 مليار أوقية خلال الفترة 2013-2015. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، بلغت 626 مليار أوقية، أي بنسبة 60% من إجمالي الواردات. وبلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت/الناتج المحلي الإجمالي 56% في عام 2014 (الجدول 3).

في الجزائر، حافظ الاســـتثمار على نمو منتظم بين عامي 2010 و2015، حيث ارتفع من 4.350 مليار دينار جزائري في 2010 إلى 6.311 مليار دينار جزائري عام 2014 (وزارة المالية). وتعتبر نســـبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت/الناتج المحلي الإجمالي إحدى أعلى النســـب في المنطقة (الجدول 4). ويعزى ذلك أساسا إلى الاستثمار العام الذي دعمته أسعار النفط المرتفعة. وقد أطلقت الجزائر

برنامج التنمية الخماسي بميزانية قدرها 286 مليار دولار أمريكي، خصصت للبنى التحتية الأساسية.

ومن جهتها، عانت تونس من الأحداث السـياسـية التي اندلعت في يناير 2011، مما أدى إلى تراجع نسـبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت/الناتج المحلي الإجمالي من 24,6% في 2010 إلى 20,6% في عام 2014.

الجدول 4 : إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (%)

	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	41,8	37,8	36,8	40,4	43,6
تونس	24,6	21,9	22,5	22,0	20,6
المغرب	30,7	30,7	32,6	30,3	29,4
موريتانيا	36,5	38,0	51,9	56,8	
السودان	19,0	19,0	20,0	20,0	20,0
مصر	20,4	17,1	16,2	14,3	13,8

المصدر: وزارة المالية، عن كل بلد

بالنسبة للمنطقة برمتها (باستثناء ليبيا)، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2012 و2014، من22.852 مليون دولار أمريكي إلى 18.793مليون دولار أمريكي (الجدول 5).

وفي المغرب، تراجع الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر من 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2007 إلى 3,9% خلال الفترة 2008-2014. ويتوقع أن يمثل الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر 12,7% من إجمالي الاســـتثمارات في عام 2015، مقابل 11% في 2014. وإذا ما اســـتمر هذا التوجه، سـيتمكن المغرب، في غضـون بضـع سـنوات، من اللحاق بالمعدل المسـجل في شـمال أفريقيا والذي لم يتزحزح عن نسبة 15,5%. ومن حيث التوزيع الجغرافي، تعتبر فرنسا أول بلد يستثمر في المغرب، لكن حصتها انخفضت من نسبة 43,1% بين عامي 2000 و2007، إلى 39,2% بين عامي 2008 و2013. وقد ترك هذا التراجع حيزا أكبر لاســـتثمار بلدان أخرى في هذا البلد، من قبيل الإمارات العربية المتحدة (5,3% بين عامي 2008 و2013، مقابل 2,5% بين عامي 2000 و2007)، والمملكة العربية السعودية (3,7% مقابل 1,9%) والكويت (0,9% مقابل 0,2%).

الجدول 5 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ملايين الدولار الأمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	2300	2580	3052	2661	1488
مصر	11008	9574	11768	10274	10893
المغرب	1574	2568	2728	3298	3582
موريتانيا	131	589	1389	1126	492
السودان	ND	ND	2311	1688	1277
تونس	1513	1148	1603	1117	1060
المجموع	16525	16459	22852	20164	18793

المصدر: بيانات مجمعة عن الإدارات الوطنية (البنك المركزي، وزارة المالية)

وتراجعت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان من 19,6% عام 2012 إلى 16,1% في عام 2014 لا سيما بسبب الاضطرابات الإقليمية وتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات. وتعتبر بيئة الأعمال ضعيفة الجاذبية (احتل السودان المرتبة 149 من 189 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014) مما يؤثر على الاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة في القطاعات غير الاستخراجية.

وعادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي بمصر إلى الارتفاع بعد انخفاض من 25,7% عام 2008 إلى حوالي 3% في عام 2011، نظرا بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي. ومنذ عام 2012، ما فتئت هذه النسبة ترتفع بشكل مطرد لتبلغ 17,7% في عام 2015 (وزارة المالية).

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من 1.513 مليون دولار أمريكي في 2010 إلى1.060 مليون دولار أمريكي عام 2014. وقد عانت البلاد من عدم استقرار سياسي جعل المستثمرين يتربصون تغير الوضع الأمني. وهكذا، مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل متوسط بلغ 5,4% خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا متذبذبة، حيث انتقلت من 589 مليون دولار أمريكي في 2011 إلى1.126دولار أمريكي في عام 2013، لتتراجع مرة أخرى إلى 492 مليون دولار أمريكي في عام 2014 (الجدول 20). وتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل رئيسي على قطاعي المعادن والمحروقات الذين يمثلان أكثر من 85% من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2010.

وفي الأخير، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2012. فبعد أن بلغ 3.052مليون دولار أمريكي خلال ذلك العام، انخفض إلى1.488 مليون دولار أمريكي في عام 2014. وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة بالنسبة لحجم الاقتصاد الجزائري، حيث أن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 1,5%.

المبادلات الخارجية

تسجل معظم البلدان في المنطقة عجزا هيكليا في الميزان التجاري (الجدول 6). وقد نجحت بعض تلك الدول في تنويع صادراتها، لكن مازالت المنطقة برمتها تعتمد على صادرات السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة (القطاع الأولي أو الموارد الطبيعية).

الجدول 6 : بخصوص العجز الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

	2011	2012	2013	2014	2015 (p)
الجزائر	8,9	5,9	0,5	-4,4	-7,7
مصر	-2,6	-3,9	-2,4	-0,8	-3,4
المغرب	-8,0	-9,7	-6,7	-5,8	-5,3
موريتانيا	-5,1	-26,1	-25,1	-29,0	-25,8
السودان	-1,9	-9,6	-8,7	-8,4	-6,8
تونس	-7,4	-8,2	-8,3	-8,9	-6,0

المصدر: البيانات الوطنية

وشهدت بنية الصادرات المغربية تحولا بارزا بين عامي 1998 و2014، معطية بذلك الانطلاقة للتحول الهيكلي الجاري. وارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل من نسبة 8,8% في عام 1998 إلى 29,2% في 2014، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع صادرات قطاع السيارات. فضلا عن ذلك، تعززت حصة

الصناعات الاستخراجية والمنتوجات الكيماوية لتبلغ على التوالي12,8% و16,6% من الصادرات في عام 2014، مقابل 11,7% و12,6% في عام 1998، وذلك بفضل دينامية صادرات الفوسفاط ومشتقاته. وفي المقابل، انخفضت حصة الملابس والمنتوجات الفلاحية بنسبة 35,5% و22,8% على التوالي في عام 1998 إلى 13,9% و19,5% في عام 2014. وفي عام 2014، انتقل العجز التجاري إلى22,17- مليار دولار أمريكي (6-% من الناتج المحلي الإجمالي)،من23,22- مليار دولار أمريكي (7,6-% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. وفي أواخر شهر أغسطس 2015، بلغ العجز التجاري 104 مليار درهم مغربي، بانخفاض قدره 20,4% (26,7 مليار درهم مغربي) من سنة إلى أخرى. وتحسنت نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـــ 7,2 نقاط لتبلغ 57,8% . وارتفعت الصادرات بنسبة 6,6% ، في حين انخفضت الواردات بنسبة 6,7% .

وتراجع العجز التجاري في السودان في عام 2014، إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 6% المسجلة بالعام السابق، مما ساعد في تحسين نسبة تغطية الصادرات بالواردات، التي بلغت 53,6% مقابل 54,8% عام 2013، وأدى إلى تحسن العجز في الحساب الجاري من 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 8,4% في 2014[3]. وأثر انخفاض أسعار النفط بحدة على حجم الصادرات التي تراجعت بنسبة 9% مقارنة مع عام 2013، في حينما فتئ إنتاج الذهب في البلاد يتزايد. ومثل الذهب 29% من الصادرات في عام 2014، معادلا للمرة الأولى حصة منتجات البترول. وفي نهاية مارس 2015، سجل الميزان التجاري عجزا قدره826 مليون درهم مغربي[4]، بزيادة بنسبة 37% مقارنة بالربع الأول من عام 2014. وتراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات، إذ انتقلت من 63,8% إلى 55,4% خلال ذلك الربع.

ومن جهة أخرى، لا يزال الوضع الخارجي لمصر هشا ورهينا بالتمويل المتأتي من دول الخليج (+24مليار دولار أمريكي) والاستثمار الأجنبي المباشر (+5,7 مليار دولار أمريكي). وبلغ رصيد الحساب الجاري عجزا قدره4- مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2015 بحسب البنك المركزي المصري. وبلغ رصيد الحساب الجاري بين يوليو 2014 ومارس 2015، ما قدره 8,4-مليار دولار أمريكي، أي 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي (وفقا لوزارة المالية). ويعزى ذلك بشكل خاص إلى تراجع رصيد الميزان التجاري، الذي بلغ 8,8-% من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض صادرات النفط.

وتعاني الجزائر، التي يشكل قطاع المحروقات 97% من صادراتها، من انخفاض أسعار النفط. وهكذا، وبينما كان فائض رصيد الميزان التجاري يبلغ 2,93 مليار دولار أمريكي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، فقد سجل 12,82 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2015. وتراجعت الاحتياطيات الخاصة بسعر الصرف إلى152,7 مليار دولار أمريكي عند نهاية سبتمبر 2015، مقابل 178,94مليار دولار أمريكي عند نهاية ديسمبر 2014.

[3]أخذت البيانات المعروضة في هذا الجزء من البنك المركزي السوداني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

[4]البنك المركزي السوداني.

وبلغ العجز التجاري في تونس، خلال الأشـــهر العشـــرة الأولى من 2015، ما قدره 10,23 مليار دينار تونسـي. وكان تقلص بنسـبة 13% مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، بفضـل تحسـن الميزان التجاري الغذائي. فبعدما كان يعادل 6,8-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، عاد إلى نسـبة 4,9% في عام 2014.

إن صـادرات موريتانيا مركزة للغاية. فالبلد يصـدر المعادن (الحديد والذهب والنحاس)، والنفط، والسـمك (poisson). وتمثل هذه المنتوجات أكثر من 90% من الصـادرات. ويسـجل الميزان التجاري العجز من الناحية الهيكلية، إذ يتجاوز 25% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2012. وقدر العجز خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، في حدود 622 مليار أوقية، مقابل405 مليار أوقية في عام 2014 (البنك المركزي). ومع ذلك، تجدر الإشـارة إلى أن اتسـاع عجز الميزان التجاري يعزى إلى ارتفاع في واردات مواد التجهيز، خاصـــة في قطاع المعادن، التي انتقلت من 28,4% من الواردات في عام 2010 إلى 43,3% عام 2014. وبلغت، في الربع الثالث من عام 2015، ما قدره 410 مليار أوقية، أي ضـــعف قيمتها المسجلة في الربع الثالث من عام 2014.

وتظل التجارة بين الإقليمية منخفضـــة للغاية، حيث مثلت الصـــادرات بين الإقليمية 6% فقط من إجمالي الصادرات في عام 2014، والواردات بين الإقليمية 5% من واردات شمال أفريقيا (الجدول رقم 7).

الجدول 7 : حصة التجارة بين الإقليمية من إجمالي التجارة في شمال إفريقيا

	2010	2011	2012	2013	2014
حصة الواردات بين الإقليمية	%4	%4	%4	%5	%5
حصة الصادرات بين الإقليمية	%4	%4	%4	%5	%6

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)

هيمنت أوروبا على المبادلات التجارية مع شـــمال أفريقيا، ومثلت في عام 2014، 61% من واردات المنطقة وحوالي 49% من الصـــادرات (الجدول 8). وتأتي آسـيا في الرتبة الثانية، بما يعادل 21% من الصادرات و33,3% من الواردات.

الجدول 8 : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في شمال أفريقيا، 2014

	الصادرات	الواردات
أفريقيا	%7,90	%5,74
أمريكا	%9,77	%11,25
آسيا	%21,07	%33,31
أوروبا	%61,10	%48,92
أوقيانوسيا	%0,15	%0,78

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)

4. التنمية الاجتماعية

شكل عام 2015 نقطة تحول في أجندة التنمية على الصعيد العالمي، محددا بذلك انتهاء نطاق الأهداف الإنمائية للألفية (OMD). بعد خمسة عشر عاما من اعتمادها، نشهد الآن إطلاق التنمية المستدامة 2030، التي توفر خارطة الطريق من أجل تنمية طموحة مستدامة وشاملة للأعوام الخمسة عشر المقبلة.

وفي إطار هذا المسار، أنجزت دول شمال أفريقيا تقييما للتقدم الاجتماعي الذي تحقق على مدى السنوات الخمس عشر الأخيرة. وأبرز هذا التقييم التقدم الكبير المحرز في أفق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبذل جميع الدول جهودا ذات أهمية متزايدة للاستثمار في رأس المال البشري، مما ساهم في التخفيف من وطأة الفقر بشكل ملموس، وفي الرفع من معدلات تمدرس الأطفال، وانخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع وكذلك توسيع نطاق الولوج إلى الماء الصالح للشرب والطاقة، إلخ.

1.4 وضع التنمية البشرية

يشير التقرير الأخير للتنمية البشرية (2015)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الجدول 9) أن الجزائر تحتل أفضل ترتيب من بين دول شمال أفريقيا (الرتبة 83)، بمؤشر التنمية البشرية بما يعادل 0,736 نقطة، تليها ليبيا (الرتبة 94) بـ----- 0,724 نقطة، وتونس (الرتبة 96) بـ--- 0,721 نقطة، ومصر (الرتبة 108) بـ------ 0,690 نقطة والمغرب في الرتبة الـ ---126 في الترتيب العالمي بما يعادل 0,628 نقطة. وتأتي موريتانيا في الرتبة 156بما يعادل 0,506 نقطة، متبوعة بالسودان في الرتبة 167 في العالم بما يعادل 0,479 نقطة.

الجدول 9 : تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)

	الرتبة العالمية	IDH 1990	IDH 2000	IDH 2010	IDH 2014
الجزائر	83	0,574	0,640	0,725	0,736
ليبيا	94	0,679	0,731	0,756	0,724
تونس	96	0,567	0,654	0,714	0,721
مصر	108	0,546	0,622	0,682	0,690
المغرب	126	0,457	0,528	0,611	0,628
موريتانيا	156	0,373	0,442	0,488	0,506
السودان	167	0,331	0,400	0,465	0,479

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2015) الصادر عن PN

يظهر الرسم البياني 5 أن جميع البلدان حسنت مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014، ما عدا ليبيا التي، بسبب الحرب الأهلية منذ عام 2011، تراجع مؤشر التنمية البشرية فيها من 0,738 نقطة في عام 2013 إلى 0,724 نقطة في عام 2014.

الرسم البياني 5 : تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)

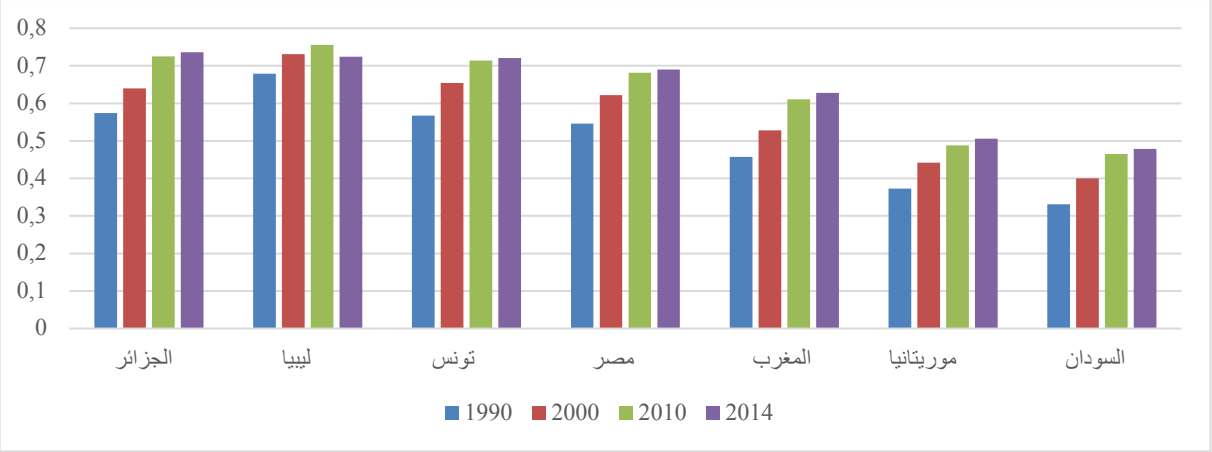

المصدر: التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 2015

2.4 الآفاق المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

1.2.4 الفقر

تراجع الفقر بالتأكيد، لكن النتائج متباينة بحسب البلدان. وبالفعل، يمكن اعتبار مجموعة أولى من البلدان تتألف من الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب وتونس أنها حققت الهدف الخاص بالحد من وطأة الفقر. بينما لم تتمكن المجموعة الثانية المؤلفة من موريتانيا والسودان، من تحقيق هذا الهدف على الرغم من أنها قلصت بشكل كبير من وطأة الفقر (الجدول 10).

الجدول 10 : معدل الفقر المطلق بالنسبة المئوية للساكنة

الجزائر	0,4
مصر	4,4
ليبيا	غير متوفر
موريتانيا	25,9
المغرب	0,3
السودان	26
تونس	3,8

المصدر: التقارير الوطنية لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

2.2.4 التربية

لعل أهم تقدم محرز في هذا المجال يخص التعليم الابتدائي للجميع. وقد جعلت كافة بلدان المنطقة دون الإقليمية من التربية قطاعا ذا الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم بذلت جهودا جمة من أجل تمدرس الأطفال. وقد حققت بعض البلدان هذا الهدف من بين الأهداف الإنمائية للألفية قبل أجله : الجزائر، بمعدل صاف للتمدرس قدره 98,16% من الأطفال البالغين من العمر ست سنوات، مصر (93,3%)،المغرب (96%) وتونس (98%). وكانت ليبيا (98,2%) قد حققت هذا الهدف أيضا، وفق الأرقام عام 2008، لكن عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه الدولة منذ عام 2011 من شأنه أن يؤثر على النتائج (الجدول 11).

الجدول 11 : النسبة الصافية للتمدرس حسب البلدان

الجزائر	%98,16
مصر	%93,3
ليبيا	%98,2
موريتانيا	%71,6
المغرب	%96,6
السودان	%67
تونس	%98

المصدر: التقارير الوطنية لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

حققت موريتانيا أيضا تحسنا كبيرا في المعدل الصافي لتمدرس الأطفال الذي انتقل من 49% في عام 1990 إلى 71,6% عام 2008. ويناهز هذا المعدل بالنسبة للتعليم الابتدائي في السودان 67% ، مع وجود اختلاف هام بين المناطق الحضرية (82%) والمناطق الريفية/القروية (60%)، وتسجل أعلى نسبة (85%) في العاصمة

3.2.4 انخفاض صافي معدل وفيات الرضع والأطفال

تراجع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية كما هو مبين في الرسم البياني 6. ومع ذلك، فإنه لا يزال مرتفعا في موريتانيا (122) والسودان (78).

الرسم البياني 6 : وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عن كل 100.000 ولادة)

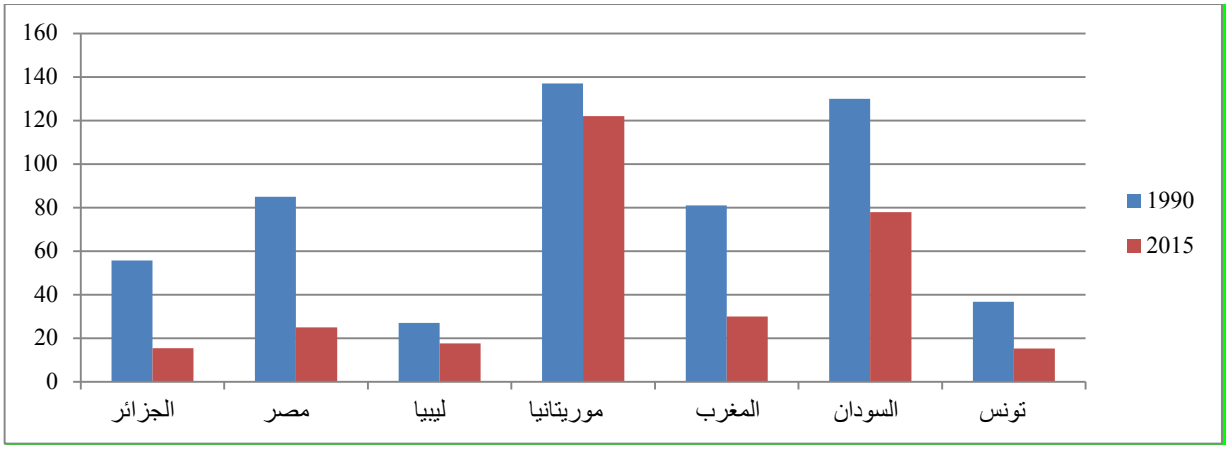

المصدر: التقارير الوطنية لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

4.2.4 انخفاض صافي معدل الوفيات النفاسية

إن الهدف الإنمائي للألفية الخاص بصحة الأم والصحة الإنجابية يبعث على القلق، على الرغم من الجهود المبذولة والاستثمارات في مجال الصحة. فلا تزال معدلات وفيات الأمهات والرضع حديثي الولادة مرتفعة بشكل غير مقبول بالنسبة لكافة البلدان (الجدول 12).

الجدول 12 : عدد الوفيات عن كل 100.000 ولادة حية

الجزائر	73.9
مصر	55
ليبيا	27
موريتانيا	686
المغرب	112
السودان	216
تونس	44.8

المصدر: التقارير الوطنية لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

5. التحديات المطروحة

تواجه المنطقة العديد من التحديات سواء منها السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

1.5 الاستقرار السياسي والحكامة الجيدة

تتسم المنطقة على الصعيد السياسي بفترات من عدم الاستقرار السياسي في معظم البلدان. وتشهد كل من تونس ومصر وليبيا فترة مضطربة بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية التي اندلعت في عام 2011. وقد أطلقت مصر وتونس، وإن كان وضعهما الأمني لا يزال هشا، مجموعة من الإصلاحات السياسية أسفرت عن انتخابات رئاسية بشرت بالعودة إلى الاستقرار السياسي. ولا تزال ليبيا تعاني من خلافات سياسية تحد بشكل كبير من قدراتها وآفاقها التنموية. وتمكنت موريتانيا في عام 2009، من استعادة الاستقرار السياسي، مما ساعدها في تسجيل معدل نمو متوسطقدره 5,5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015. أما مصر، فقد استعادت بفضل الانتخابات الرئاسية عام 2014، شكلا من الاستقرار السياسي ساعد أيضا في إنعاش النمو.

يبقى المغرب والجزائر في معزل عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، تعاني كافة البلدان في المنطقة من نقص في الحكامة الجيدة. ولعل عدم الاستقرار السياسي يرتبط بالحكامة، خصوصا الاقتصادية منها، التي تعوق دون أدنى شك التنمية في المنطقة.

وبحسب مؤشر مو إبراهيم (الجدول 13)، تعتبر تونس البلد الوحيد المصنف (الرتبة8) ضمن أفضل خمسة عشر بلدا في أفريقيا. وتحتل السودان وموريتانيا على التوالي الرتبة الـ --51 والـ --50، بينما يأتي المغرب في المرتبة الـ –16 والجزائر في المرتبة الـ20. وحصلت جميع البلدان، باستثناء تونس، على رتبة ضعيفة من حيث "المشاركة وحقوق الإنسان" (دون الرتبة ال -33).

الجدول 13 : ترتيب البلدان حسب مؤشر مو إبراهيم للحكامة، 2014

	الجزائر	مصر	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
الحكامة العامة	20	24	16	41	51	8
الأمن وسيادة القانون	32	34	18	41	51	13
المشاركة وحقوق الإنسان	33	41	42	39	50	11
التنمية الاقتصادية المستدامة	27	11	3	35	42	8
التنمية البشرية	7	14	12	33	50	5

المصدر: http://www.moibrahimfoundation.org

ومن حيث كفاءة الأنظمة العامة (مؤشـر من 1 إلى 100، علما بأن 100 تمثل أفضـل أداء)، لميتم إحراز أي تقد ملموس منذ عام 2010. وقد حصـل المغرب فقط على درجة أعلى من 50 في عام 2014 (الرسـم البياني 7).

الرسم البياني 7: مؤشر جودة الأنظمة العامة

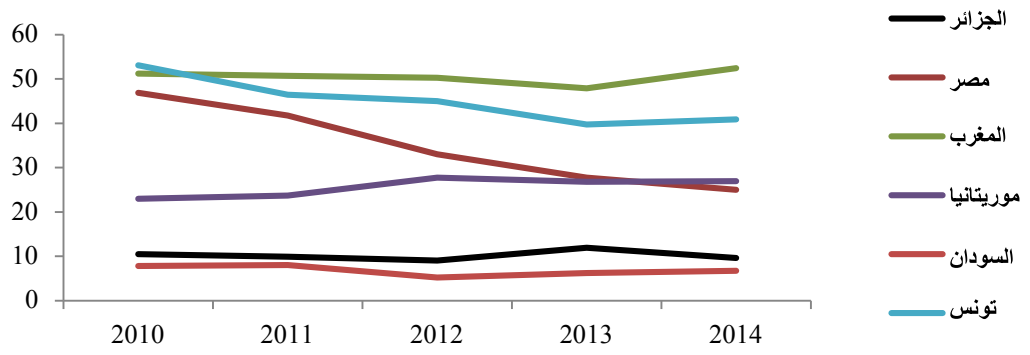

المصدر: www.govindicators.org

ومن حيث نجاعة أداء الدولة، ليس هناك من تقدم يُذكر بل ثمة تراجع في الأداء بالنسـبة لمصـر وتونس (الرسم البياني 8). ولم يحصل أي بلد على نقطة تجاوزت 50، وسجلت تونس أعلى درجة (49)، متبوعة بالمغرب (48).

الرسم البياني 8 : مؤشر نجاعة الدولة

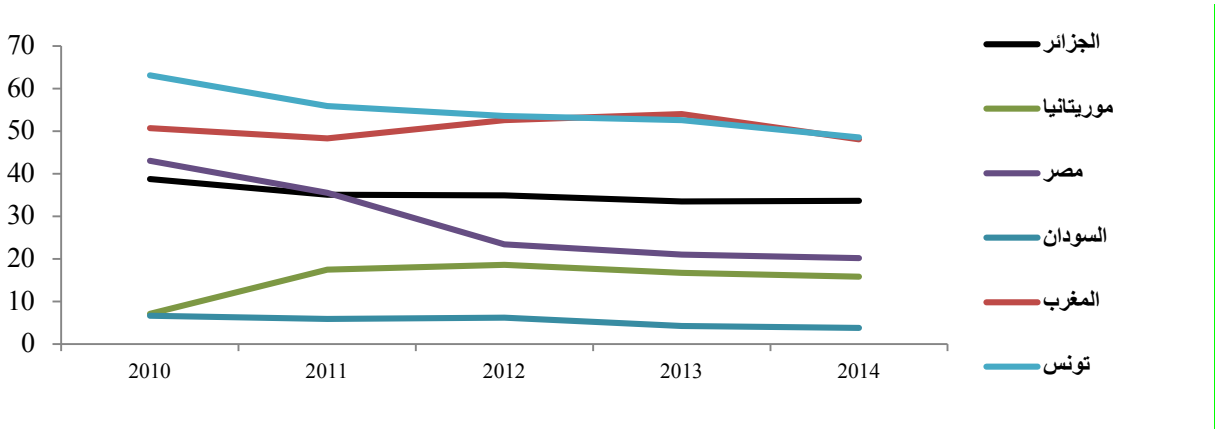

المصدر: http://www.govindicators.org

وما فتئ الفســاد يشــكل رهانا هاما بالنســبة لبلدان المنطقة حيث تأتي كافة هاته البلدان دون الرتبة الرابعة وفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية "تراس بارنسي" (الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9 : مؤشر إدراك الفساد

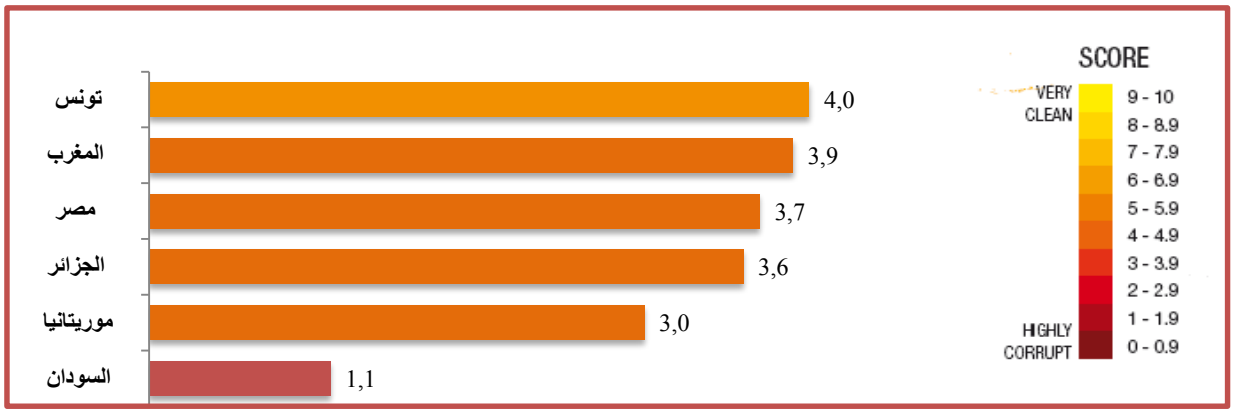

المصدر: منظمة الشفافية الدولية "تراس بارنسي"

ويعتبر التقدم المحرز في مراقبة الفســاد غير كاف (الرســم البياني 10) إذ لم يحصــل أي بلد على نقطة تتجاوز 50.

الرسم البياني 10 : مؤشر مراقبة الفساد

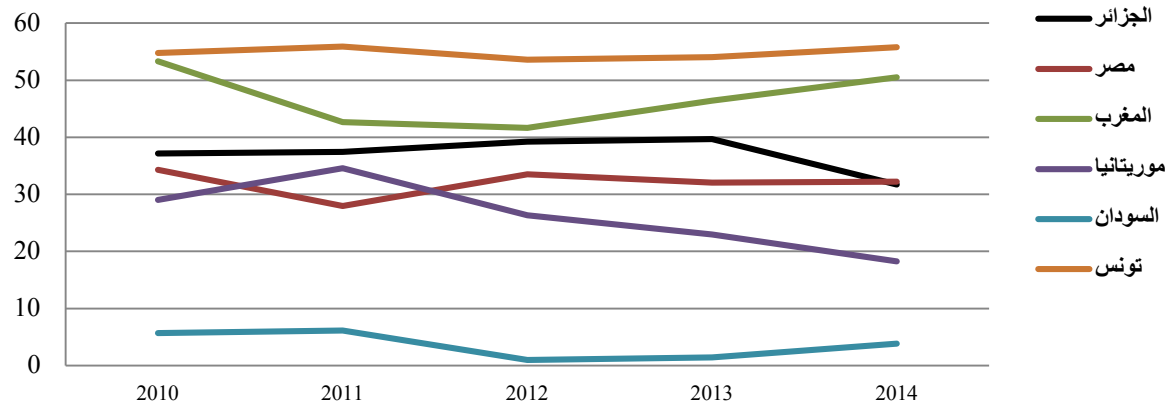

المصدر: http://www.govindicators.org

2.5 التنويع الاقتصادي

1.2.5 التنويع الاقتصادي

لا تزال اقتصادات المنطقة غير متنوعة بما فيه الكفاية، لا سيما من حيث الصادرات. ويظل نموها رهينا بالقطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية. فصادرات الجزائر والسودان وموريتانيا وبدرجة أقل مصر، تركز بشكل كبير على منتوجات ذات قيمة مضافة منخفضة (الجدول 14).

الجدول 14 : حصة أهم المنتوجات المصدرة من إجمالي الصادرات في عام 2014 (%)

السودان	النفط، الذهب، الحيوانات	77
الجزائر	المحروقات	95
موريتانيا	الذهب، الصيد البحري، الحديد	78
مصر	الوقود، النفط والمنتوجات المشتقة	48

المصدر: البيانات الوطنية (معاهد الإحصائيات)

وفي المقابل، تمكن المغرب وتونس من تنويع صادراتهما (الجدول 15)، وأصبحت سلع التجهيزات تمثل ما يفوق 16% من الصادرات في كلا البلدين، والسلع الاستهلاكية أكثر من 32% .

الجدول 15 : حصة أهم المنتوجات المصدرة من إجمالي الصادرات في عام 2014 (%)

	تونس	**المغرب**
سلع التجهيزات	16,95	16,77
مواد أولية ومنتوجات شبه مصنعة	29,91	17,81
سلع استهلاكية	32,75	28,89
أغذية	7,21	17,81

المصدر: البيانات الوطنية (معاهد الإحصائيات)

ولا يزال يشكل تطوير القطاع الخاص رهانا بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصادات شمال أفريقيا. ويعتبر توفير بيئة أعمال جيدة أحد التحديات التي تسعى حكومات المنطقة إلى كسبها.

ومن جهة أخرى، حصل المغرب وتونس فقط على ترتيب دون 100 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 16). وتراجعت رتبة الجزائر ومصر في التصنيف العالمي في عام 2015. وبذلت موريتانيا جهودا كبيرة لتحسين بيئة الأعمال في عام 2013، لا سيما في مجال تطوير عالم المقاولات والولوج إلى القروض، كما تبنت الحكومة الموريتانية ورقة طريق جديدة من أجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015.

الجدول 16 : تصنيف ممارسة الأعمال التجارية

	2015	2016
الجزائر	161	163
مصر	126	131
المغرب	80	75
موريتانيا	176	168
السودان	158	159
تونس	75	74

المصدر: البنك الدولي

2.2.5 تنويع الموارد

يؤثر ضعف التنويع الاقتصادي أيضا على الموارد المتاحة للحكومات من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتمد الميزانية العامة للدولة، بالنسبة لغالبية البلدان في المنطقة، على عدد محدود من القطاعات والموارد المتقلبة. وقد أحرز تقدم في تحسين تدبير المال العام وتنويع الموارد، بما في ذلك الموارد الضريبية، لكن لا تزال الطريق طويلة إلى الأمام. وتشكل حصة عائدات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19% (الجدول 17) في جميع البلدان، باستثناء السودان (7,3%).

الجدول 17 : عبء الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، 2014 (%)

الجزائر	**19**
مصر	19,1
المغرب	19,2
موريتانيا	19,3
تونس	19,8
السودان	7,3

المصدر: البيانات الوطنية (وزارة المالية والبنك المركزي)

3.5 البطالة والتشغيل لدى الشباب

البطالة هي أحد المشاكل المستشرية في بلدان المنطقة، ويتجاوز معدلها 10% في معظم البلدان (الجدول 18).

الجدول 18: المعدل العام للبطالة (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015(ت)
الجزائر	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2
مصر	9,0	12,0	12,7	13,2	13,0	12,8
المغرب	9,1	8,9	9,0	9,2	9,9	10,1
موريتانيا			10,1		12,9	
السودان*	14,8	14,8	14,8	15,3	15,4	
تونس	13,0	18,9	16,7	15,3	15,0	

المصدر: البيانات الوطنية،(*) بيانات منظمة العمل الدولية

وتطال البطالة الشـباب بشـكل أكبر (الجدول 19) وتتجاوز نسـبتها 25% في معظم البلدان، باسـتثناء المغرب (19,3% في عام 2013).

الجدول 19 : معدل البطالة لدى الشريحة العمرية 15-24 سنة (%)

	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	21,5	22,4	27,5	24,8	25,2
مصر	24,8	29,7	34,7	34,3	
ليبيا			48,7		
المغرب	17,6	17,9	18,6	19,3	
موريتانيا			28,3		
السودان (*)	23,7	23,7	24	24,9	24,9
تونس	29,4	42,3	37,6	34,7	35,0

المصدر: البيانات الوطنية، (*) منظمة العمل الدولية

6. ملف مواضيعي: وضع النوع الاجتماعي في شمال أفريقيا

السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين: مسار بطيء ومناصفة على الطريق

1.6 مقدمة

فتحت الاضطرابات السياسية لعام 2011 في شمال أفريقيا الطريق أمام مسار انتقالي طويل الأمد وسلطت الضوء على احتياجات الشباب والنساء ودورهما، من بين أمور أخرى. ويشكل تعزيز حقوقهم والتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من هذا المسار في إطار مقاربة شمولية للتنمية ينبغي أن تشمل بطريقة فعالة ومستدامة التكامل النهائي لقضايا المساواة بين الجنسين في الحكامة.

وبالفعل، ومنذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995 من أجل تعزيز مكانة المرأة والنهوض بحقوقها، تم إحراز تقدم في شـمال أفريقيا نحو تحقيق المسـاواة بين الرجل والمرأة، خاصـة في مجالات التربية، والصـحة، والعمل، والمشـاركة في الحياة، والتمثيلية السـياسـية. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في النتائج كما تلاحظ فوارق كثيرة، لاسيما في مجالات من قبيل المشاركة في سوق العمل، والولوج إلى الموارد الإنتاجية والمشاركة في عملية صنع القرار.

وتشـكل النسـاء اليوم 49,7% من حوالي345,5 مليون نسـمة في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، لكنهن لا يزلن بعيدات عن تحقيق كامل إمكانياتهن، علما بأن نحو 80% من النسـاء في سـن العمل لا يشاركن في سوق العمل[5]. فضلا عن ذلك، لم يتم تنفيذ السياسات الوطنية – الاستباقية والطموحة أحيانا – بالشـكل الكافي، كما لم تسـتفد تلك السـياسـات من موارد مالية ملائمة وكفيلة بإضـفاء طابع الاسـتدامة على المكتسبات المنبثقة عنها.

إن هذه اللمحة الموجزة والمحدثة عن وضـع النوع الاجتماعي في شـمال أفريقيا مسـتخلصـة من مجموعة مختلفة من المؤشـرات الإقليمية والدولية بما في ذلك "دليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس". ويعتبر هذا الدليل أداة وضـعتها اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا لقياس مدى وطبيعة التقدم الحقيقي الذي أحرزته دول

[5]مقابلة مع كريستين لاكارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، مالية وتنمية (Finances & Développement) – يونيو 2013.

المنطقة في هذا المجال. ولا يقتصر هذا المؤشر على الأرقام لأنه يهدف إلى تسليط الضوء على المعيقات التي تحول دون المشـــاركة الكاملة للمرأة في التنمية بالمنطقة، وإلى اقتراح مصـــدر موثوق للبيانات إلى صـانعي القرارات السـياسـية من أجل فهم أفضـل للعلاقة العضـوية بين المسـاواة بين الجنسـين والتنمية المستدامة واندماج هذه العلاقة في سياساتهم واستراتيجياتهم الإنمائية الوطنية.

2.6 التربية

نجحت شمال أفريقيا في تجسير الفجوة بين الجنسين في التعليم الأساسي. فبحسب تقرير عام 2015 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، سـجلت هذه المنطقة خلال العقدين الأخيرين أعلى نسـبة في مجال تحسـين محو الأمية لدى الشباب، خاصة بين الشابات (مع جنوب آسيا)[6]. بعد استقلال الجزائر، تم تعميم التعليم ليشمل جميع الفتيات مما جعل اليوم 65% من حاملي الشـــهادات من النســـاء. ويمكن أن يعتبر هذا البلد، الذي يسـجل نسـبة 100% من حيث اسـتكمال المرحلة الابتدائية و98% بالنسـبة للانتقال إلى التعليم الثانوي، على أنه حقق هدف التعليم الابتدائي الشـامل وفي الوقت نفسـه المناصـفة بين الجنسـين على هذا المسـتوى. وبلغت نسـبة تمدرس الفتيات في تونس، 98,8% ، وهي نسـبة أعلى من نسـبة تمدرس الفتيان 98,3% ، بين عامي 1990 و2014. وفي المغرب، بلغ مؤشـــر المناصـــفة بين الجنســـين (**IPS**)في التعليم الابتدائي العام علما لمستوى الوطني0,91 (91 فتاة مقابل 100 فتيان متمدرسين) في العام الدراسي 2013-2014، مما يعكس تكافؤا شبه متساو بين الجنسين[7] من حيث الولوج إلى التعليم. وحققت موريتانيا أيضـا المسـاواة بين الجنســين في التعليم الابتدائي، مع نســبة بين البنات والبنين تعادل 1,02 في التعليم الأســاســي. وفي السـودان، يلاحظ تحسـين فرص ولوج الفتيات إلى التعليم (الابتدائي) وتقليص الفجوة مقارنة بالذكور (من 12,6% إلى 8,3% في 2007) [8]أهم مكتسب.

- بالنسـبة للتعليم الثانوي، تحققت المناصـفة بين الجنسـين في عام 2015 في معظم بلدان المنطقة. مصـر، على سـبيل المثال، تجاوزت هدف التكافؤ بين الجنسـين من حيث اسـتكمال سـلك التعليم الثانوي: 83,4% للإناث مقابل74,8% للذكور أي بفارق 1,1 (المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سبتمبر 2015). وفي ليبيا، تتوفر حوالي 56% من النســـاء البالغات على مســـتوى التعليم الثانوي على الأقل، وفقا لتقرير عام 2015 بشـأن الأهداف الإنمائية للألفية. وبلغ معدل التمدرس في هذا السلك، في المغرب، 91,2% بالنسبة للذكور في المناطق الحضـرية، مقابل 83,2% لدى الإناث في المناطق الحضـرية (أي بفارق 0,8 نقطة)، مقارنـة بمعدلات أضـــعف في المنـاطق القرويـة/الريفيـة (39,3% للفتيـان مقـابـل 21,9% للفتيـات، بفارق0,55 نقطة)[9]. أما في موريتانيا، فإن المناصـفة بين الفتيات والفتيان في التعليم الثانوي لم تتحقق بعد (33% بالنســـبة للذكور مقابل 28,4% للإناث في العام 2008، أي بفارق يزيد عن 4 نقاط لصـــالح الفتيان)[10]. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي فيتونس90,2% للفتيات و89,7% للفتيان. وفي 2012-2013، تجاوز معدل الهدر المدرسـي في التعليم الثانوي لدى الذكور نظيره لدى الإناث، ويبدو هذا المعدل أكثر حدة في الوسـط الغربي من تونس[11]. أما السـودان، فاقتربت من تحقيق المناصـفة بنسـبة 43,3% من

[6]http://www.un.org/fr/millenniumgoals/reports/2015/pdf/rapport_2015.pdf

[7]بيانات وزارة التربية الوطنية، مشروع قانون المالية عن السنة المالية 2015، تقرير بشأن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

[8]http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/oosci-summary-menaFR.pdf

[9]بيانات وزارة التربية الوطنية، مشروع قانون المالية عن السنة المالية 2015، تقرير بشأن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

[10]التقرير الوطني لموريتانيا بشأن بيجين +20 (يونيو 2014).

[11]التقرير الوطني لتونس بشأن بيجين +20 (يوليو 2014).

الفتيات اللواتي أنهين سلك التعليم الثانوي مقابل 49,5% للذكور، أي بفارق 0,9 نقطة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سبتمبر 2015).

- بالنسبة للتعليم العالي، تحظى شمال أفريقيا بميزة خاصة: أكبر التفاوتات بين الجنسين في معدلات التسجيل ترجح الكفة لصالح النساء. ففي تونس، على سبيل المثال، ارتفع معدل تمدرس الإناث من 6% إلى 45% بين عامي 1971 و2011، ليتجاوز معدل تمدرس الذكور (29,5%). ومثلت الإناث في التعليم العالي في الجزائر، 59% خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012. أما في مصر، فقد تحققت المناصفة بمعدل تسجيل لدى الذكور قدره 30,6% والإناث29,5% ، بفارق نقطة واحدة فقط[12]. وبلغ عدد الطلاب في التعليم العالي العمومي بالمغرب 54.300 طالب في عام 2013، منهم 52,11% من الذكور47,88% من الإناث، أي بفارق 0,92 نقطة. وبحسب التقرير حول التباينات بين الجنسين لعام 2014، تستفيد النساء في ليبيا من ولوج متكافئ إلى حد ما إلى التربية، لأن 32% من النساء و33% من الرجال يتوفرون على شهادة جامعية أو شهادة دراسات عليا. أما في موريتانيا، فتعتبر الفوارق أكثر حدة على مستوى التعليم العالي حيث لايزال هدف المناصفة بعيد المنال: على سبيل المثال، لا تمثل الفتيات سوى 24,5% من عدد الطلبة في جامعة نواكشوط. وبالنسبة للسودان، تم تجاوز المناصفة لصالح الإناث: كان عدد الطالبات المسجلات في عام 2013 أعلى (18,1%) من عدد الطلبة الذكور (16,2%)، أي بفارق 1,1 نقطة (البنك الدولي) .

3.6 ولوج النساء إلى العمل

ووفقا لتقرير عام 2015 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية بشكل خاص في شمال أفريقيا، حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة ربع معدل مشاركة الرجال، إن لم يكن ثلثه. وبغض النظر عن قطاع الفلاحة/الزراعة، يعتبر معدل مشاركة المرأة في سوق العمل هو الأدنى في أفريقيا، ويظل ولوج المرأة إلى العمالة المأجورة غير الزراعية ضعيفا للغاية (الجدول 20). فضلا عن ذلك، فعلى الرغم من أن النساء في هذه المنطقة ينجزن معظم الأنشطة الزراعية، فإنهن يواجهن صعوبات مختلفة لتحقيق ذواتهن بشكل كامل (تقاليد ثقافية مقيدة، وقوانين تمييزية، وأسواق عمل جد مجزأة). ففي مصر، على سبيل المثال، 26% فقط من النساء يعملن كأجيرات كما بلغ معدل البطالة لدى النساء 24,8% في ديسمبر 2014 مقابل 9,2% فقط لدى الرجال. 30% فقط من النساء يشاركن في سوق العمل، مقابل 76,4% بالنسبة للرجال. لكن لو كانت نسبة عمالة النساء تعادل نظيرتها لدى الرجال، لكان الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أعلى بنسبة 34% اعتبارا من عام 2020، بحسب صندوق النقد الدولي[13]. وفي عام 2014، سجل معدل النشاط الوطني في المغرب (الذي يحتل الرتبة 133من 142 وفقا لتقرير عام 2014-2015للمنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين)، 34,3% ، منها 54,1% لدى الرجال و14,7% فقط لدى النساء، أي بفارق 0.27 نقطة (القطاعين النظامي وغير المهيكل). وفي تونس، تحظر المادة 5 (ب) من قانون العمل التمييز القائم على الجنس، بينما كرس مبدأ المساواة في العمل في المادة 40 من الدستور الجديد المعتمد في يناير 2014. ومع ذلك، كان21,9% من النساء، وفقا للإحصاءات الرسمية، عاطلات عن العمل في الربع الأول من عام 2014، مقابل 12,8% لدى الرجال. نسبة متواضعة من النساء 25,8% كن يشاركن في سوق العمل عام 2012 مقابل 70,3%

[12]التقارير الوطنية بيجين +20 (يوليو 2014)

[13]افتتاحية بقلم كريستين لاكارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، أموال وتنمية () – يونيو 2013

من الرجال. على الرغم من أن عدد النساء المسجلات في التعليم العالي أكبر من عدد الرجال، فإن النساء في كثير من الأحيان يلتحقن بمجالات ترتفع فيها معدلات البطالة (29% فقط من طلبة قسم الهندسة هن من النساء). ولعل هذا الولوج غير المتكافئ ما يدفع المرأة إلى العمل في القطاع غير النظامي الذي يمثل 54% من مناصب العمل ويطال 85% من المقاولات التونسية[14].في ليبيا على غرار السودان، لاتزال هناك فوارق جمة بين الجنسين في مجال الولوج إلى العمل. ووفقا لمؤشر التنافسية في العالم لعام 2014-2015، تحتل ليبيا المرتبة 131 من أصل 144 بلدا فيما يتعلق بنسبة النساء في الساكنة النشيطة، بينما تعتبر السودان، وفقا لدليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس(IDISA)، أبعد ما يكون عن المناصفة في جميع قطاعات العمل، بنتيجة إجمالية تعادل 0,4 نقطة خاصة أن 93,1% من الرجال يشاركون في سوق العمل، في حين أن نسبة النساء لا تتجاوز 33,2% (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سبتمبر 2015). وفي الجزائر، وفقا للمكتب الوطني الجزائري للإحصاءات، كانت النساء، في عام 2013، تشاركن بنسبة 19% في سوق العمل. وتضاعف عدد النساء العاملات، في الفترة بين عامي 1962 و2014، حوالي 20 مرة حيث انتقل من 90.500 امرأة عاملة (5,2% من مجموع العاملين من الجنسين) إلى1,722 مليون (16,8%) امرأة عاملة في عام 2014. وتبين دراسة استقصائية حول البطالة أجريت في عام 2014 من قبل المكتب الوطني الجزائري للإحصاءات أن معدل البطالة بلغ لدى الرجال 8,3% مقابل 16,3% لدى النساء.

4.6 الولوج إلى مراكز صنع القرار

أ) داخل المقاولات

وفق المؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2015 التابع للبنك الأفريقي للتنمية، فإن نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب المديرة العامة لشركة في القطاع النظامي بالقارة الأفريقية لا تتجاوز15% . وتعتبر هذه النسبة أكثر تواضعا في شمال أفريقيا حيث أن شركة خاصة واحدة من أصل ثمانية تديرها امرأة، وفق الدراسة التي أجرتها مجموعة "الماسة كابيتال "(Al Masah Capital) نشرت في أغسطس 2013. ومن الواضح أن "السقف الزجاجي" لايزال واقعا ثابتا بالنسبة للنساء في المنطقة علاوة على أن نسبة الشركات في شمال أفريقيا التي تملكها وتديرها نساء تختلف بشكل كبير. ففي تونس، على سبيل المثال، 30% من الشركات تسيرها نساء. وبحسب بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الصادرة في سبتمبر 2015، فإن7,1% من الشركات في مصر تترأسها نساء (أي بفارق قدره 0,1 نقطة)، بينما تتوفر3,4% فقط من الشركات في السودان على نساء في مناصب الإدارة أو التسيير. أما في المغرب (على غرار تونس)، فثمة امرأة على رأس كونفدرالية أرباب العمل، لكن وفقا لبحث أنجز عام 2013 م نقبل "إينفست" (INVEST) للموارد البشرية، لا تمثل النساء المغربيات اللواتي يشغلن منصب المدير العام سوى13% في الشركات المحلية، مقابل 7% في الشركات متعددة الجنسيات. ووفقا لتقرير نشر في يناير 2015 من قبل منظمة العمل الدولية (OIT) يحمل عنوان "سيدات أعمال ونساء أطر: قوة تتزايد "، فإن نسبة النساء الأطر فيالجزائرتعادل4,9% على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم ومعدل النشاط (وفقا لنفس التقرير، يبلغ المتوسطالعالمي 5%).

[14]http://www.awid.org/news-and-analysis/informal-work-tunisia-factor-be-included-strategies-addressing-gender-based

ب) في الوظيفة العمومية

لايزال تأنيث الإدارة العامة في منطقة شمال أفريقيا متوسطا، وحصة النساء في مراكز صنع القرار متواضعة. ففي الجزائر، على سبيل المثال، وفقا لدراسة لمنظمة العمل الدولية أجريت في عام 2013، "9% فقط من النساء يتوفرن على مناصب ذات مسؤولية"[15]، ولا تمثل مهن التأطير الإداري (المدراء، وأطر التسيير، والمديرين التنفيذيين) سوى 1,6% من مجموع عمالة النساء مقابل 2,9% للرجال. وفي تونس، وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة - 2014"،تعادل نسبة النساء في الوظيفة العمومية41% ، وتشغل27% منهن مناصب صنع القرار، بينما يسجل المغرب، وفقا للمصدر ذاته،نسب34% و15% على التوالي لكل من هاتين الفئتين (2009)[16]. وارتفعت هذه المعدلات في عام 2013 لتبلغ 39,4% و16% على التوالي، وفقا لآخر تقرير لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (2015)[17]. تتسم الإدارة العامة في مصر، بالطابع العمودي الذي يصعب على المرأة الولوج إلى مناصب المسؤولية والسلطة. وهكذا، بلغت نسبة النساء الأطر العليا في الوظيفة العمومية، 25,3%، مقارنة بنسبة 74,7% لدى الرجال، أي بما يفارق قدره 0,3 نقطة، وفق التحليلات دليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس(**IDISA**)، (سبتمبر 2015). وفي السودان، تبرز التفاوتات بشكل أكثر حدة حيث أن النساء الأطر العليا في الوظيفة العمومية لا يشكل سوى 4% مقابل 96% للرجال (دليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس (**IDISA**)، سبتمبر 2015)[18].

الجدول 20 : المؤشرات الخاصة بمشاركة النساء في التنمية في شمال أفريقيا

الدول	الساكنة النسوية % من مجموع 2014	النساء والعمل المأجور/غير الفلاحي % النساء 2013	عمالة النساء بنصف دوام % من المجموع 2009-2014	% الرجال المساهمين في العمل الأسري 2014	% النساء المساهمات في العمل الأسري 2014	النساء البرلمانيات / الأطر العليا / المديرات % من المجموع 2014-2008	النساء في البرلمان % من مجموع 1990	النساء في البرلمان % من مجموع 2015
الجزائر	49,7	18	-	1,6	1,6	11	2	32
مصر	49,5	19	-	5,5	34,9	7	-	-
ليبيا	49,6	-	-	-	-	-	-	16
المغرب	50,6	22	-	-	-	-	0	17
موريتانيا	49,7	-	-	-	-	-	-	25
تونس	50,6	28	-	3,5	6,9	-	4	31
السودان	49,8	-	-	-	-	-	-	31

المصدر: http://wdi.worldbank.org/table/1.5

[15]http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/03/13/en-algerie-il-reste-beaucoup-a-faire-pour-l-egalite-des-femmes_4593413_3212.html

[16]www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic% 20Governance/Public% 20Administration/GEPA_report_FR_Web.pdf

[17]http://www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2015/CN_data/Cn_Long_FR/Maroc_2015.pdf

[18]التقرير الوطني لتقييم وضع السودان بشأن بيجين +20 (يوليو 2014)

5.6 الولوج إلى الموارد الإنتاجية

لإحراز تقدم حقيقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة شمال أفريقيا، من الضروري إيجاد حل لأحد أهم المجالات التي يسودها عدم المساواة بين الجنسين، ألا وهو الولوج غير المتكافئ للغاية إلى الموارد ومحدودية تحكم المرأة في الأصول والملكية. وبالفعل، بذلت الحكومات في المنطقة، خلال العشرية المنصرمة، جهودا على الصعيد القانوني والمؤسساتي والمالي من أجل الحد من الفوارق في هذا المجال تحديدا. ومع ذلك، لا يزال التمكين الاقتصادي للمرأة ضعيفا ومجزأ، ومستوى التقدم المحرز دون الاحتياجات، كما يتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

أ) الولوج إلى الأراضي والثروة الحيوانية

تمثل النساء أقل من 5% من مجموع ملاك الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا، على الرغم من الدساتير الوطنية في بعض البلدان التي تكرس مبدأ المساواة من حيث الملكية العقارية كما هو الشأن في الجزائر وتونس. لكن هشاشة النظام العقاري، والبيئات القانونية المنحازة، وحق الميراث، والعادات والتقاليد لاتزال تحد من قدرة المرأة على تملك أو تسيير أصول وموارد الإنتاج. وقد قامت الحكومة في الجزائر بتنفيذ استراتيجيات رائدة من أجل حل المشاكل المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين (الاستراتيجية الوطنية لإدماج وتعزيز دور المرأة 2008-2013 وخطة العمل 2010-2014، والحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة القروية في إطار السياسة القروية والفلاحية الجديدة 2009-2014، إلخ.).وفي المغرب، 5,3% فقط من النساء يملكن أراضي زراعية (25,3% لدى الرجال) و16,1% منهن يملكن الماشية (مقابل 30,9% من الرجال)[19]. وفي تونس، تعتبر 17,6% من النساء القرويات مستقلات ويعملن لحسابهن الخاص، بالمقارنة مع 32% من الرجال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم التكافؤ في الولوج إلى الموارد والفرص الكفيلة بتحقيق التمكين الاقتصادي[20]. أما ليبيا، فوفقا لبحث أنجزه البنك الأفريقي للتنمية بشأن وضعية المرأة في ليبيا (2013)، "12% فقط من النساء يملكن أرضا أو شقة ". وفي مصر، حيث يعيش 55% من الساكنة على الزراعة، 5% فقط من النساء يملكن العقار، أي بفارق قدره 0,1 نقطة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سبتمبر 2015). لكن هذه النسبة أعلى في السودان حيث، وفقا لدليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس(**IDISA**)، تملك 20% من النساء السودانيات الأراضي (بفارق 0,3 نقطة)، ومع ذلك تبقى مزارعهن وضيعاتهن أصغر بكثير من تلك التي يملكها الرجال.

ب) الولوج إلى القروض

تتعرض النساء في كثير من الأحيان عند محاولة الولوج إلى الخدمات المالية إلى معيقات من قبيل الأمية، وعدم التوفر على بطاقة الهوية وضعف المعرفة بالمسائل المالية. وقد تم إحراز تقدم ملموس خاصة فيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر، ومع ذلك يجب دفع المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية إلى الأمام لتتجاوز المستوى المتواضع للمقاولات متناهية الصغر.

---

[19] جمعية النساء الديمقراطيات بالمغرب: الفوارق بين الجنسين من حيث موارد ونفقات الأسر المعيشية: أي استقلالية اقتصادية للنساء؟ حالة جهة الرباط سلا زمور زعير، دراسة استقصائية لدى الأسر المعيشية، أكتوبر 2012.

[20] http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/femme_rurale_fr.pdf

وفق الدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا -مكتب شمال أفريقيا بشأن "ولوج المرأة القروية/الريفية للتمويل في شمال أفريقيا"[21]، فالفوارق جد هامة بين المناطق الحضرية والريفية. ففي الوسط الريفي، تهيمن المصادر غير النظامية خاصة لدى النساء. وتعتبر القروض الصغرى المورد الرسمي الأكثر أهمية في المناطق الريفية، ولكن الولوج إلى هذا النوع من الموارد بصفة عامة، لا يزال فيها ضعيفا. ففي الوسط القروي بتونس، قليل هو عدد النساء المستفيدات من القروض الصغرى المتأتية من جمعيات القروض الصغرى، بينما تشكل النساء المستفيدات من القروض في إطار برنامج التنمية البيئية في العالم الثالث (**ENDA**) 65% من مجموع المستفيدين. ويعتبر الولوج في المغرب ومصر غير متكافئ بين الرجل والمرأة وبين النساء في المناطق الحضرية ونظيراتهن في المناطق القروية/الريفية، على الرغم من تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر فيا لوسط القروي بشكل هام خلال العشرية المنصرمة[22].

ورغم هذه الصعوبات في إمكانيات الولوج، تقدم قطاع المقاولات النسوية. ففي الجزائر، حقق هذا القطاع منذ عام 2008 تطورا بنسبة 14% كمتوسط سنوي، وفق للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI،2014). ومنذ إطلاق الوكالة الوطنية لإدارة القرض المصغر "أنجام" (ANGEM) في عام 2004، قامت هذه الوكالة بتمويل وتنفيذ653.363 مشروعا مصغرا على الصعيد الوطني. وتم تنفيذ حوالي 404.723 من تلك المشاريع من قبل النساء، أي بحضور نسوي يفوق 61,74% من الأنشطة الصغرى. وفي المقابل، بلغ عدد القروض الممنوحة للرجال 248.640 أي 38,06%[23]. وتمثل القروض في المناطق القروية حوالي 27% من مجموع القروض مع نسبة 60,5% من النساء المستفيدات حسب المنطقة ومجموع القروض الممنوحة[24]. وفيما يتعلق بالإدماج المالي للمرأة في تونس، وفقا للبنك الدولي (2011)، 25,3% من النساء تمكَّن من الولوج إلى خدمات التمويل التقليدي مقابل 39,2% من الرجال. ويظل معدل استخدام المرأة للنظام المصرفي/البنكي في تونس أعلى من نظيره في مصر (6,5%) وفي الجزائر (20,4%)؛ وقريبا من المستويات المسجلة في المغرب (26,7%). وتشكل النساء 45% منبين210.548زبونا لدى أهم 15 وكالة تونسية للقروض الصغرى (2010). وفي مصر، وفقا لتقرير الصندوق الاجتماعي للتنمية لعام 2013، استفادت 24% من النساء من القروض الصغرى ومتناهية الصغر مقابل 72% من الرجال، أي بفارق 0,3 نقطة. ومن جهة أخرى، تلجأ حوالي 20% فقط من النساء المقاولات إلى البنوك التجارية للحصول على قروض، لكن احتمالات الرفض أعلى لدى النساء منها بين الرجال (6% مقابل 4,5%). أما في ليبيا، وفقا لبحث أنجزه البنك الأفريقي للتنمية بشأن وضعية المرأة (2013)، فإن غالبية النساء المتزوجات حاليا أو المطلقات لا يمكنها الولوج إلى الموارد الاقتصادية. وبالفعل، من بين 1.000 امرأة شملها الاستطلاع، 59% لا توفرن على مدخرات شخصية، و64% لا يملكن أي أشياء ثمينة من قبيل المجوهرات أو السيارات. وتسير الأمور ببطء في المغرب، حيث كانت نسبة النساء اللواتي يتوفرن على حساب في مؤسسة مالية رسمية يعادل 26,68% في عام 2011 مقابل 52,04% بالنسبة للرجال، في حين كانت نسبة النساء الحاصلات على قرض من مؤسسة مالية رسمية

[21]http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/femme_rurale_fr.pdf

[22]http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/femme_rurale_fr.pdf

[23]lecourrier-dalgerie.com/wp-content/uploads/2014/11/Le-Courrier-dAlgérie-du-dimanche-23-novembre-2014.pdf

[24]" تحسين الولوج إلى التمويل من أجل تعزيز تمكين المرأة القروية: الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة: دراسة حالة: الجزائر"، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكتب شمال أفريقيا 2013.

تعادل 3,6% مقابل 4,3% لدى الرجال[25]. واستفادت النساء من القروض الصغرى في عام 2012، بنسبة 55,3%[26]. ووفقا لتقرير التقييم للسودان بيجين +20 (مارس 2015)، خصصت 12% قروض المصارف التجارية في السودان، لتمويل المشاريع الصغرى. 70% من هذه القروض كانت موجهة للمناطق الريفية/القروية وخصصت 30% منها للنساء.

6.6 الولوج إلى السلطة / المشاركة في الحياة السياسية

ارتفعت التمثيلية السياسية للمرأة وسجلت بعض البلدان تقدما ملموسا، لا سيما بفضل إدخال نظام الحصص "الكوتا" في البرلمان. ومع ذلك، ينبغي أن يرفق هذا النظام بتغيير هيكلي للنظام السياسي من أجل الرفع من المشاركة في الحياة العامة وتعزيز نجاعة إلزامية المساءلة.

أ) البرلمان والهيئات المنتخبة

يعادل متوسط نسبة النساء في البرلمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7%[27]. في 2015، كانت المرأة في **الجزائر** تمثل أكثر من 31% من النواب، كما هو الحال في **تونس** حيث توجد 67 امرأة برلمانية من أصل 217 نائبا (30,88% مقابل 24% في عام 2011). وتحتل النساء في **موريتانيا**،31 مقعدا من أصل 147 في الجمعية الوطنية و9 مقاعد من أصل 54 في مجلس الشيوخ.

ولوحظ نفس التقدم في السودان حيث، وفقا للبيانات الصادرة عن المجلس الوطني السوداني، ارتفع تواجد المرأة في البرلمان على مر السنين (35 امرأة في عام 2001 مقابل 112 في 2010 أي 9,7% و25% على التوالي). ومع ذلك، تظل تمثيلية المرأة في مجلس النواب ضعيفة (24,3%) مقارنة بتمثيلية الرجال، 75,7% (أي بفارق قدره 0,2 نقطة). وفي المغرب، كان عدد النساء في مجلس النواب يعادل 67 برلمانية (2011) من مجموع 395 نائب (16,96%)، أي بفارق 0,16 نقطة. وفي سبتمبر 2015، فتحت الانتخابات البلدية والجهوية باب مجلس المستشارين لـ 14 امرأة من أصل 120 منتخب (11,67%)، أي بفارق 0,11 نقطة. وفازت المرأة في انتخابات المجالس البلدية، بما يعادل 6.673 مقعدا، وخلال الانتخابات الجهوية، حصلت على ما يقرب من ثلث العدد الإجمالي من المسؤولين المنتخبين. وسجل هذا التقدم أيضا في ليبيا التي حصلت فيها النساء على 16,5% من المقاعد البرلمانية في المؤتمر الوطني العام (CNG) (2014)[28]. وتشغل النساء فيمصر 7 مقاعد، 2% مقابل 98% للرجال (نسبة سلبية)، وفي القطاعات الرئيسية من قبيل العدالة، لا تتجاوز نسبة النساء في مراكز صنع القرار 0,4%، مقابل 99,6% للرجال[29].

[25] wwwr.worldbank.org/globalfindex

[26] مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية: الكتاب الأبيض بشأن القروض الصغرى في المغرب – أكتوبر 2012.

[27] HTTP://BLOGS.WORLDBANK.ORG/ARABVOICES/FR/TEN-FACTS-ABOUT-WOMEN-ARAB-WORLD

[28] https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Women_in_democratic_transitions_in_the_MENA_region_compilation.pdf

[29] تقرير الفجوة بين الجنسين، 2014.

ب) الولوج إلى المناصب الوزارية

فيما يتعلق بهذا المؤشر، يبدو التقدم المحرز في منطقة شمال أفريقيا أقل وضوحا؛ الفجوة بين الجنسين جلية في جميع التشكيلات الحكومية لبلدان المنطقة: في الجزائر، تتوفر الحكومة على 7 وزيرات من أصل 33 وزيرا؛ تم تعيين 8 نساء في موريتانيا في مناصب وزارية من أصل 30 منصبا (2014)؛ وتعادل نسبة الوزيرات في السودان 15,2% مقارنة مع 84,8% من الرجال (فارق 0,2 نقطة). وتعتبر نسبة الوزيرات أضعف فيمصر (3 وزيرات من أصل 33)، والمغرب (وزيرتان من أصل 21) وتونس (3 وزيرات من أصل 28)[30].

7.6 الإطار المؤسساتي والتشريعي

- **منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"**

أشارت جميع دول المنطقة في تقارير الاستعراض الوطنية بشأن بيجين +20 إلى توفرها على آليات مؤسساتية للنهوض بالمرأة، إلى جانب صياغة إطارات قانونية، سياسية أو استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك تطبيقا لمنهاج عمل بيجين. وعلاوة على ذلك، فإن جميع البلدان في المنطقة صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لكن **تونس** هي البلد الوحيد الذي رفع، في أبريل 2014، جميع تحفظاته الخاصة على هذه الاتفاقية[31].

- **التدابير المتخذة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG)**

يسجل في معظم بلدان المنطقة صدور قوانين ولوائح لحماية المرأة (الجزائر، تونس، مصر، المغرب، إلخ.)، ومؤسسة التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف (الجزائر، المغرب، السودان) علاوة على تطوير نظام معلوماتي مؤسساتي لجمع البيانات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (المغرب، تونس). فضلا عن ذلك، قامت بلدان أخرى بإنجاز دراسات واسعة النطاق بشأن العنف المنزلي لتحديث البيانات وتحفيز التدخلات الهادفة (الجزائر، مصر، المغرب، تونس)[32].

- **تدابير لمكافحة الهدر المدرسي لدى الفتيات**

اتخذت معظم الحكومات في المنطقة تدابير للقضاء على المعيقات التي تحول دون ولوج الفتيات إلى التعليم، تمثلت في تبني التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي (الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، تونس). وقد تم تنفيذ برامج ومشاريع مختلفة في العديد من البلدان لتعزيز بقاء الفتيات في المدارس كإحدى الوسائل الكفيلة بمنع رجوع ظاهرة الزواج المبكر و/أو القسري، من بين أمور أخرى. وأطلقت بعض البلدان برنامجا واسعا لإيواء للفتيات تجسد في دار الطالبة بالقرب من الإعداديات والثانويات (المغرب، تونس)، كما أصدرت مصر قانونا لحماية الفتيات من التحرش الجنسي في المدرسة[33].

[30] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، سبتمبر 2015.

[31] http://fr.allafrica.com/stories/201405020578.html

[32] http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/Beijing20/french-_beijing_20

[33] *Women, Business and the Law, Getting to Equal, World Bank Report 2016.*

8.6 الخلاصة

جلبت رياح التغيير التي تهب على منطقة شمال أفريقيا في ثناياها فرصة تاريخية بالنسبة لبلدان المنطقة من أجل تحسين التوجهات الحالية في مجال المساواة بين الجنسين، والملخصة في الجدول 21. وينبغي لهذه الدول أن تغتنم هذه الفرصة لإجراء حوار وطني شامل بشأن القضايا الرئيسية التي تطرحها المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الحد من الفوارق بين الجنسين وتعزيز السياسات المراعية للنوع الاجتماعي. ولتحقيق هذه الأهداف بشكل فعال، لابد من التركيز على أهم مجالات التفاوت بين الجنسين، من قبيل التمييز في القانون والممارسة القائم على الجنس، والعنف ضد النساء والفتيات، وعدم المساواة في الحصول على الفرص المهنية، والتوزيع غير المتكافئ للعمل في المنازل والعمل الاجتماعي غير المأجور، ومحدودية ولوج المرأة إلى الموارد الإنتاجية، وعدم تكافؤ مشاركة المرأة في صنع القرار. وتؤكد البيانات الواردة في هذه الدراسة ذلك: عندما تولي الدول أهمية للفتيات والنساء على قدم المساواة مع الفتيان والرجال، وعندما تستثمر بشكل متكافئ في تطوير قدرات المرأة، وعندما توفر لهن فرصا أكبر للحصول على مداخيل والمشاركة في الاقتصاد، فإن الجميع يجني الأرباح: النساء أنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن الموسعة واقتصادات بلدانهن. وهذا جوهر التنمية الشاملة والمندمجة والحكامة الجيدة، وهما محركان أساسيان للعمل من أجل تحول حقيقي في شمال أفريقيا.

الجدول 21: المساواة بين الجنسين: التوجهات في منطقة شمال أفريقيا [34]

الدولة / الرتبة		عالميا	الفرص الاقتصادية		التنمية البشرية		القوانين والمؤسسات	
الدولة	Rang	Score	Rang	Score	Rang	Score	Rang	Score
الجزائر	21	57,6	46	41,6	7	88,9	25	42,1
مصر	35	49,3	42	47,1	10	84,6	45	16,2
ليبيا	49	37,9	52	11,8	6	89,5	49	12,5
المغرب	26	52,9	48	38,1	13	79,0	26	41,7
موريتانيا	46	41,9	35	53,2	33	58,6	47	13,9
تونس	17	60,4	34	53,6	2	93,5	33	34,1
السودان	51	31,9	44	46,0	43	43,4	51	6,2

المصدر: مؤشر المساواة بين الجنسين في أفريقيا – البنك الأفريقي للتنمية 2015

[34] http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Gender_Equality_Index_2015-FR.pdf

7. بيبليوغرافيا

African Economic Outlook: Egypte, (2015)

African Economic Outlook: Tunisie, (2015)

African Economic Outlook: Sudan, (2015)

Banque Centrale d'Egypte (2014 et 2015), Economic Review

Banque d'Algérie (2015), notes de conjoncture,

Banque d'Algérie (2015), tendances financières et monétaires,

Banque du Soudan (2014), Rapport annuel, Banque du Soudan

Etude du système de subvention en Egypte, 2013, CAPMAS

Banque Centrale du Maroc, Bilan 2014

Direction des Etudes, Ministère des Finances, Maroc (2015), notes de conjoncture 2015

Banque Centrale de Tunisie (décembre 2015), Evolution de la conjoncture

Fond Monétaire International (2014), article IV

Fond Monétaire International (2014), article IV, 2011 – 2014, Fond Monétaire International

ITC (2015), Authors' calculations based on ITC MAcMap database, accessed at macmap.org International Trade Centre

ITU (2014), 2014. Authors' calculations based on International Telecommunications Union online database, accessed December 2014. International Trade Centre

UNECA, AfDB and AUC (2013), Assessing Regional Integration in Africa VI: Harmonizing Policies to Transform the Trading Environment, pp.3-4,. United National Economic Commission for Africa.

HCP (2015), notes de conjoncture 2015

Nations Unies (2015), Rapport sur le développement humain

Ministère des Affaires Economiques et du développement, Mauritanie (2015) Notes de conjoncture

Notes sur le commerce extérieur, Mauritanie, 2015, Office National de Statistiques

UNECA (2012), AfDB (African Development Bank) and AUC (African Union Commission) (2012). Assessing Regional Integration in Africa V: Towards an African Continental Free Trade Area, United Nations Economic Commission for Africa

UNECA (2015) and AUC (African Union Commission). 'Report on the state-of-play of progress towards regional free trade areas (FTAs) at regional economic community level, both in the Tripartite and other regional economic communities, paper presented to the eighth conference of African Ministers of Trade, Addis Ababa, Ethiopia, 8-15 May 2015.

UNCTADStat (2015). Authors' calculations based on statistics from UNCTADStat database at http://unctadstat.unctad.org/ UNCTAD.

أفريقيا أولا